

صوت

تتأصل المدنية بالوعي

- السّلم الأهلي .. حادثة المفهوم ومرتكزاته
- عمّال سوريّون في غازي عنتاب ...
إرهاق يسبق العمل
- صور تحاور د. مية الرّحبي
- البنزين .. ثورة الرّائحة
- مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطية
في سوريا

شهرية تعنى بالشأن المدني وحرية الرأي
والشفيف بالديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والاقتراحات

info@suwar-magazine.org

صادرة عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS



info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org



مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

- 1 الرهان المدني و الديمقراطي في سوريا
- 3 السلم الأهلي ... حداثة المفهوم ومرتكزاته
- 5 المدنيون وتراجيديا النزوح
- 6 عمال سوريون في غازي عنتاب ..
- 11 البنزين . ثورة الرائحة
- 12 صور تحاور د. مية الرحيبي
- 14 المسؤولية القانونية للفرد
- 17 عن فلوكلور مدينة السويداء
- 18 كتاب (الإنسان المهودر)
- 19 تهميش المرأة في المجتمعات الشرقية
- 21 التعددية والأحادية في الفكر الشرقي
- 22 مركز المجتمع المدني و الديمقراطي في سوريا
- 24 (جورنيكا) مدينة أحييت ذاكرتها لوحدة
- 25 مفهوم أسعار الصرف
- 26 إيقاع العدسة
- 27 غاندي قوة الحقيقة أم قوة الحب
- 28 فيلم المحارب السلمي

الرّهان الهديّ والديمقراطيّ في سوريا

أتضح للسوريين الذين خاضوا - وما زالوا - غمار عملية التغيير، واتخذوا قرار الثورة أنّ تركة الاستبداد ثقيلة، وأنّ المعادلات الدوليّة ومرتبات المحاور الإقليمية والوضع الجيوسياسي عويصة وصعبة الحلّ مع أنّ رغبة المضيّ في هذا المعترك الشاق قائمة ومتعاظمة لا تحبو.

الحرب وآلة الفتك وشهوة التدمير المقترنة بالفظائع والارتكابات المشينة تجرح الرّهان والذاكرة، وتستولي على حيّز الفاعليّة الأكبر لدى الإنسان السوريّ المعاش لإزهاق الأرواح وتعذيب الأجساد والتّنكيل بها، ونسف البنى التّحتية والممتلكات وتدميرها من قبل نظام القهر والاستبداد الماضي في خياره العنفيّ، وفي الرّهان الفتويّ الضيق ولو على جثة بلد كامل من أقصاه إلى أقصاه.

على مقلب المعارضة تدرّر وتشظّ، ورهانات عميّة وأخرى غير محسوبة، وارتهانات لقوى خارجيّة واتّهامات بالفساد والتّخاذل وعدم الفاعليّة مع غياب التّنسيق بين الجبهات العسكريّة، وعدم القدرة على توحيد المدنيين وسقوط للأولويات على مذهب الرّغبات والتّوازع الضيقة والشخصيّة، وتعاضم للقوى المتطرّفة ذات الأجنداث العابرة للحدود والسّاعية إلى فرض هندسة اجتماعيّة ماضويّة على المناطق التي انحسر عنها نفوذ النظام وباتت محرّرة من قوّاته وميليشياته.

الناشطون مدنيو التّوجه، والإعلاميون تهدهم أخطار جمّة لا تنحصر في استهداف النّظام لهم ولنشاطهم؛ فقد باتوا مقصداً للخطف والاحتجاز العبثيّ بغرض إسكات صوتهم وبأيدي جهات محسوبة على المعارضة، وربّما عصابات غير معروفة الولاء والعائديّة استفادت من الفوضى المرافقة للحرب لتزيد فيها عبثاً وسرقة وابتزازاً.

بوادر التّزاع الأهليّ القوميّ والطائفيّ ماثلة وصواعق الاحتراب في متناول اليد والرّهان على من ينزع الصّواعق ويترجم حرصه إلى أفعال ذات وقع وتأثير.

وبالرغم من كل ما ذكر أنفاً من ملامح غير مبشرة للمشهد السوريّ العام مازالت الآمال قائمة على حيويّة السوريّين

ونشاطهم المدنيّ و الديمقراطيّ واعتدالهم وفكرهم النّير المتقبّل للآخر المتمايز والسّاعي لبناء دولة عصريّة قائمة على عقد اجتماعي ودستور يعترف بكلّ المكوّنات والفئات والشرائح.

فالأفكار الخلاقة تحتشد في أذهان الحريصين من أبناء البلد السائرين وفق بوصلة الصّالح العام، وإنقاذ بلدهم من زواج الاضمحلال والعودة إلى القرون الوسطى أو إلى دكتاتوريّة جديدة.

لا رهان على الفكر المشدّد اللاّغبي للآخر، والتّأسف للتّنوع القوميّ والدينيّ والفكريّ. ولا رهان على قوالب جاهزة ترسّبت في الأذهان على مرّ عقود الديكتاتورية المتمثلة بالحزب الواحد والقائد الواحد.

لا رهان على شعبيّة تحتكم للغوغاء والمزودة على الشّارع فليس من المنطق أن تتلخّص الثورة في الهدم والتّسّف والتّجريف والتّطهير، بينما تغيب عنها عناصر البناء والتّنمية، وصقل الخبرات والإعداد، وتهيئة الموارد والحفاظ على المكتسبات.

لا رهان على شرعيّات ثوريّة تعتمد منطق التّمّن على البلد وأبنائه، وفرض الأناوات والحصص بدعوى الأسبقية والتّضحيات، فالشرعيّات الثّورية تنتزع من الحراك الشعبيّ والمدنيّ والاجتماعيّ والثّوريّ وزيدته، ليستحيل إلى مادّة هلاميّة القوام عديمة النّفع تنبخر أمام أيّ عارض يصيبها.

أمام استدعاء الصّور والمشاهد المتلاحقة المكتسبة برداء الدّم والرّكام والغبار والبارود تقف (صور) المجلّة الوليدة لتكون منبراً للرّأي الحرّ، ومشروعاً يستهدف توعية السوريّين بالفكر المدنيّ والديمقراطيّ تكريساً لقيم الحرّيّة والعدالة والعيش المشترك، وتبياناً للصّورة كما هي.

ستكون الأعداد الأولى من (صور) مساحة لاعتماد شكل خاصّ بها، ولن يحصرها طاقم التّحرير في قالب جاهز سعياً للاستفادة من آراء الجمهور وما يقترحه الباحثون والكتّاب والصّحفيون.

وستأخذ شكل تبويب ثابت بعد عدّة أعداد. وسيسعى المحرّرون إلى بذل كل الجهود بالتأزر مع مركز المجتمع المدنيّ والديمقراطية في سوريا الذي يرعى المجلّة، وبالاستفادة من كلّ الخبرات سعياً لبناء صحافة حرّة ومتوازنة وذات أثر.



عدستك تشبهك كلاكما تنتظران الحرية.

عَبُّودِ الحَدَّادِ ننتظر قدومك فالسَّجون لن تحبس المدى و لن تحدّ من اتّساع الرّؤية
 مذ خطفوك تكوّرت الابتسامات و باتت صفراء منهكة
 ننتظر روح الدّعابة و القهقهات
 ننتظر اللّهجة اللّاذقانية المحبوبة
 ننتظر طقطقة أزرار الكاميرا
 لا تتأخر

السلم الأهلي .. حداثة المفهوم ومرتكزاته



وحين تهدد الهرم الدكتاتوري بالسقوط نتيجة للضغط الشعبي تحولت السلطة من حامية لهذه التركيبة إلى مفجرة لها عبر إغراق سوريا ببركة من الدماء، مستندة إلى ما زرعه من خلاف، مدعومة بإمكاناتها وجهود الدول الداعمة لها بالإضافة إلى التشكيلات الدينية المتشددة، والتي تتلاقى معها مصلحياً، واستخدام الإعلام كوسيلة أساسية في تعويم الحقوق المطلبية المحقة للشعب السوري ومحاولة تحويل الصراع من صراع بين سلطة وشعب إلى صراع بين الشعب. وكرّد فعل طبيعي لهذا الواقع، واستشعار مستقبلٍ لحجم الخطر الذي يهدد بنية المجتمع السوري تولد لدى تشكيلات المجتمع المدني ذات البنية الهشة آلية دفاعية إزاء احتمالات الحرب الأهلية تجسّدت بالعمل على تعميق فكرة السلم الأهلي الذي يعني وبشكل مباشر عدم تحميل الأبرياء من كل أطراف الشعب السوري الرّد الانتقامي الأعمى للأفراد والجماعات المتضررة بالعمق البشري والمادي من ردّ الدكتاتورية على الرغبة التحررية للشعب السوري، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ السلوك الجمعي للشعوب المتخلفة المضطهدة هو سلوك قطيعي. وهذا طبيعي في ظل حكم دكتاتوري لعشرات السنين، فماهو الحل الذي يدعم فكرة السلم الأهلي، والتي تعني تأطير الانفجار في قنوات تخفّف تدريجياً من عنفه عن طريق نشر ثقافة حقوق الإنسان، وتطبيق فكرة العدالة الانتقالية التي تعتمد على إعادة تأهيل المتضررين مادياً وثقافياً، التأهيل المادي الذي يجعل للفرد مصلحة في التنازل عن فكرة الانتقام نتيجة خسارته الفادحة لمقومات الاستمرار كفرد طبيعي، والتأهيل الثقافي الذي يروج لتعميق ثقافة حقوق الإنسان كما نصّت عليها الشرعات الدولية، وذلك بالتزامن مع البدء بتشكيل لجان الحقيقة التي من مهامها.

بنية المجتمع السوري الديمغرافية من البنى الغنية بتنوعها المذهبي والقومي. هذه البنى عادة في المجتمعات ذات الأنظمة الديمقراطية الليبرالية تتحوّل إلى منبع ثقافي معرفي ناتج عن ثقافة الاختلاف، لكنها في ذات الوقت تتحوّل إلى سلاح لقتل المستقبل حين تخضع لسلطات ذات بنية دكتاتورية كما في سوريا، حيث عمدت الدكتاتورية السورية خلال حكمها الطويل إلى تحويل ثقافة الاختلاف إلى أيديولوجيا الخلاف التي تنجز تفتتاً عمودياً في بنية المجتمع بحيث تصبح هي بتركيبتها الأمنية صاعق القنبلة الموقوتة حين تتخلّى عن دورها مكرهة. من هنا - وفي الأزمة السورية التي فقدت فيها السلطة الدكتاتورية موقعها المتحكم بنهب خيرات المجتمع السوري - نزع صمّام الأمان المصطنع، وبدأت تظهر في سوريا مخاوف عامة من انفجار القنبلة لتأخذ شكل الحرب الأهلية التي عمدت الدكتاتورية إلى بناء مسوغاتها ما قبل وأثناء الانتفاضة. وبشكل آلي ولد مفهومان جديداً على الثقافة السورية ومترابان بشكل من الأشكال هما السلم الأهلي والعدالة الانتقالية. ولا بد من الغوص قليلاً في بنية المجتمع السوري لنتمكّن من الوصول إلى مقاربة ترشدنا إلى جزء من الحل لتفادي الشظايا المحتملة للانفجار المرتقب. ورثت الدكتاتورية السورية مجتمعاً متعدد المذاهب والقوميات، وعمدت خلال فترة حكمها إلى تشكيل ظاهرة فوبيا الإقصاء من الآخر المختلف مذهبياً، وزرعت في عقول الأقليات المذهبية ولا سيما الأقلية العلوية؛ خاصة أنّ الأكثرية المسلمة السنّية لها هدف أساسي في بنيتها المذهبية وهو أسلمة المجتمع السوري بحدّ السيف إن اضطرت، وذلك في حال غياب الحامي الأوحد ألا وهو السلطة الدكتاتورية. وأمّا بالنسبة للأقليات القومية وتحديدًا أكبرها وهي الكردية، فقد بنت أيديولوجيا كاملة تعتمد على فكر الحزب القائد مفادها أنّ الأكراد دعاة انفصال، وكلّ مطالبهم ستار لرغبتهم في إنجاز هذا الانفصال وتشكيل دولتهم الحلم، ممّا أحال مكوناً مهماً من مكونات المجتمع السوري (الأكراد) إلى فئة مهمشة ومنتقصة الحقوق مشكوك بوطنيّتها.

إثبات الحقيقة بشأن الماضي ، وضرورة تعويض الضحايا ووضع خطة مستقبلية لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ، وتأمين الوسائل التي تضمن للضحايا إيصال صوتها وتحفيز النقاش العام وتعزيز المصالحة الاجتماعية. هذا الرقي الرفيع لحمل مشروع السلام لا يمكن للأحزاب السياسية القيام به بسبب عصبويتها. فالرافعة الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك هي مؤسسات المجتمع المدني. وكي لا تكون هذه الإجراءات مرحلية ، وكي نكون قادرين على إقناع كافة أطراف المجتمع السوري بضرورة تجاوز المرحلة لا بدّ من البدء بوضع دستور توافقي يضمن لكلّ فئساء المجتمع السوري حقّ المواطنة بغضّ النظر عن الهوية الخاصة مذهبية كانت أم قومية ، وغير قابل للإلغاء كفعل لأغلبية عددية فائزة بأيّ انتخابات مستقبلية. فالدستور التوافقي الذي يحترم حقوق الإنسان مترفع عن تجاذبات سياسية ونتائج اقتراعية تمكّن أكثرية في لحظة الفوز من اضطهاد الأقلية أيّاً كان نوعها.

مأمون جعبري



وسام الجزائري - معمول العيد في سوريا

الهدنيون وتراجيديا النزوح

حنان قائلة :

"بعد أيام لحقوا بنا ، فعندما قرّر باقي أفراد عائلتنا البقاء ، كانوا يفكّرون بحماية البيوت من السرقة ، لكنّ اشتداد القصف بات يهدّد حياتهم ، لا سيّما بعد سقوط قذيفة في بيت جارنا أدت إلى وفاة أبنائه الخمسة ، كان قاسياً أن ينادي عليهم طالباً المساعدة في الملمة أشلاء أبنائه"
لا يقف الأمر عند توفير ملاذ آمن ، بل يتعداه إلى نمط الحياة في بيئة النزوح حيث تتزايد المصاعب والمعوقات ، وتقلّ الموارد وتصبح غاية الإنسان هي البقاء على قيد الحياة كما لدى عائلة حنان التي تستفيض في ذكر وضعها قائلة :

"نعيش اليوم في كوباني ، وأنا مضطّرة للعمل لقاء ستّة آلاف ليرة سورية في عمل مكثّبي ، لا مكتب لديّ اليوم ولا موظّفة تقوم بما أقوم به ، أفكّر كثيراً في نشاطي ومشاركتي في أوائل الاعتصامات في القصر العدليّ في حلب ، في عملي مع زملاء كثر في الدّفاع عن المعتقلين ، دفع كفالات خروجهم ووصل المحتاجين من التّازحين والمصابين بمن يستطيع مساعدتهم. كلّ هذا صار قيد الدّكري ، والواقع الحقيقيّ هو هذه المنطقة التي أنتمي إليها بنسبي ، لكنني أجد صعوبة بالغة في التّعاطي مع أهلها. مختلفون في التّفكير والاهتمامات ، في الانتماء إلى الثّورة وعدمه ، ويزيد على كلّ هذا أنني أعيش مع أمّي وأبي وأخي في إحدى غرفتي بيتنا الذي تقيم أختي في غرفته الثّانية" ، أعلم أنّه وجع التّازحين جميعاً لكنّه الوجع الذي يدفعنا للاستمرار من أجل أن نعود يوماً".

ياسمين مرعي



الصورة عن صحيفة الرياض السعودية

سَمّرت حنان عن معصمها لتظهر آثار الحروق قائلة : "أمّي مريضة ، وأختي أمّ لطفلين ، كان عليّ أن أقوم بأعباء الطّبخ للتّخفيف عنهما. كنت أشعل الورق على شرفة المنزل لانعدام الغاز ، وهذه هي النتيجة كما ترين ، حرق كلّ يوم ، بكيّت طوال ليلتين يوم قرّرت أن أزيد ضراوة النّار فسكبت القليل من زيت التّفط وهبّت النّار بجنون فأحرقت حاجبيّ ورموشي".

فقد ساد الهدوء حيّ الشيخ مقصود الحلبيّ الذي كانت تقطنه حنان وعائلتها طيلة لفترة السّابقة لتاريخ ٣٠ آذار ٢٠١٣ ، حيث اقتصر النّشاط فيها على مظاهرات سلميّة أحياناً ، وذلك قبل أن تقرّر بعض كتائب المعارضة المسلّحة دخولها ، لاستراتيجية موقعها الجبليّ المطلّ على حيّ السّليمانية الواقع تحت سيطرة النّظام ، وعلى فرعيّ المداهمة والأمن الجوّيّ.

أفراد عائلة حنان عبد الله (محاميّة / ٣٠ عاماً) تلقّوا خبر بدء المعركة بهدوء حذر ، وهبّوا متاعاً بسيطاً لحمله إذا ما اضطروا للنّزوح .

أيام من التّرقّب انتهت حين علا أزيز الرّصاص بعد مضيّ أيام قليلة على إشعال نار التّوروز ، لتشتعل نار أخرى لا مكان فيها لفرح العيد ، بل لويلات بدأت ولا نهاية محتملة لها .

أثناء التّخاذ حنان وأختها القرار بالتوجّه نحو كوباني (عين العرب) ، كان القصف جنوبياً على الجهة التي تسكنانها ، في حين تواجد مقاتلو المعارضة في الجهة الأخرى. وكأيّ عائلة توضع أمام هذا الامتحان باتت مجمل الخيارات صعبة وخطرة ، تقول حنان : " كانت الشّطايا تأتينا كالطر من جهة فرن (أبو عمّار) ، وكنت أقف في مدخل البناء أراقب أمّي وهي تساعد أختي وأطفالها على الصّعود إلى السيّارة ، ركضتُ باتّجاهها حين أصابت الشّطيّة ذراعها .. دفعتنني إلى داخل السيّارة فلا وقت للعناق أو تفقّد الجرح ، كان علينا أن نغادر بصمت"

لم تكن مقوّمات الأمان متاحة ولو ضمن حدودها الدّنيا ؛ حيث بات بقاء أيّ فرد من العائلة مجازفة ومبعث خوف كبير

تحقيق :

كمال أوسكان

ياسمين مرعي

في إحدى الحدائق وسط مدينة غازي عنتاب التركية ينتظر قاسم ورفاقه مغادرة الزوّار من العائلات التركية في الأمسيات الرمضانية التي يطول فيها السهر كي تتاح لهم فرصة النوم ؛ إذ لا مكان يؤويهم غير الحدائق في مدينة ترتفع فيها أجور السكن لمعدلات غير متناسبة مع قدرات معظم السوريين في ظل البطالة والتزوح المتكرر، وصولاً للجوء إلى تركيا وغيرها من دول الجوار. هذا حال مئات الشباب الهاربين من جحيم الحرب بحثاً عن فرصة عمل لتحسين ظروف أسرهم التي ما تزال تقبع تحت جحيم القصف وقلة الموارد، فما تبقى من مدّخرات لديهم لن يكفيهم سوى أيام ليتحوّلوا إلى باحثين عمّا يسدّون به رمقهم في ظروف صعبة يعيشونها ولا يمتلكون أجوبة عن يوم عودتهم إلى الوطن. مدينة غازي عنتاب التي تبعد عن مدينة حلب السورية مسافة ١٥٠ كلم تشهد كالعديد من مدن الجنوب التركي اليوم وجوداً كثيفاً للسوريين الذين اضطروا لمغادرة سوريا نتيجة العنف وتدهور الحالة الإنسانية، حيث توجد فيها أربعة مخيمات تضمّ اثنين وثلاثين ألف لاجئ. وتشير التقديرات إلى أنّ عدد السوريين الموجودين في مدينة غازي عنتاب وحدها من الذين دخلوا تركيا بشكل غير نظامي ولا يملكون إقامات يقارب ستين ألفاً.

عدد كبير من هؤلاء الشباب لا يقصدون المخيمات التي تشرف الحكومة التركية بالتعاون مع المنظمات الدولية على تأمين احتياجات اللاجئين فيها، ولذا كان لابدّ لهم من البحث عن فرص عمل ليتمكّنوا من إعالة أسرهم.

قلة الأجر واستغلال بعض أرباب العمل :

بالعودة إلى قاسم ورفاقه من لا مكان يؤوون إليه رغم أنّ بعضهم يعمل، إلا أنّهم لا يكسبون ما يكفي لتغطية نفقات أجرة مسكن.

يجمع هؤلاء الشبان على عدم الإحساس بالأمان في أماكن العمل، فالسوريّ معرّض للطرد في أية لحظة. قاسم البالغ من العمر ستّة وعشرين عاماً قدم إلى تركيا منذ شهرين، ويعمل في أحد معامل الخياطة بأجر لا يتجاوز خمساً وعشرين ليرة تركية، يحتاج منها عشر ليرات كمصروف شخصي،



خاص صور

يقول: "أنا مضطّر للعمل بهذا الأجر الزهيد بعد مضيّ أكثر من عام من البطالة وقلة الموارد في حلب، فضلاً عن غلاء الأسعار". غالبية هؤلاء العمّال يدخلون عن طريق التهريب، لأنّهم لا يملكون جوازات سفر، والحكومة التركية تواجههم أحياناً بطلب التوجه إلى المخيمات بعد أن تفتّت ظاهرة نوم السوريين في المساجد وحدائق المشافي والحدائق العامة.

يواجه السوريون مشاكل عديدة أهمّها موضوع اللغة، فغالبية النازحين إلى تركيا هم من لا يتقنون التركية، وعليه؛ يضطر أصحاب مهن بعينها للعمل في مهن مختلفة قد تكون أكثر صعوبة وأقلّ دخلاً من مهنهم الأصلية، استجابة للوضع الذي يفرض عليهم القبول بأيّة فرصة عمل متاحة.



خاص صور

مشكلة اللّغة وإخلال أرباب العمل بالاتّفاق :

محمّد / ٢٣ عاماً يعمل دهاناً، اعتاد الوقوف بالقرب من أحد المساجد في السّوق المركزيّ لعتاب بانتظار أيّ عرض لتنفيذ ورشة دهان يكسب منها أجر يومه، محمّد الموجود في عنتاب منذ ثلاثة أشهر يقول: "الوضع ليس جيّداً؛ لأنّ السّوريّ يتعرض للدّلّ، والأتراك يدفعون لنا نصف ما يدفعونــــه للتركي، فنحن نتقاضى خمساً وعشرين ليرة تركيّة في اليوم، ولا مجال للمقارنة بيننا وبين العمّال الأتراك لأنّ ما نقوم به في أيّ مجال للعمل لا يقوم به العامل التركيّ.

محمّد كان يعمل حلّاقاً في محلّه الخاصّ في حلب، ويكسب حسب قوله حوالي خمسة وثلاثين ألف ليرة ســــوريّة في الأسبوع، لكنّ الوضع اليوم مختلف جدّاً، فهو يعمل حالياً في الدهان وبيع السّجاجير، ويضطر للعمل بأيّ شيء لتأمين المال لأهله في حلب.

يضيف محمّد: "هناك أشخاص يستغلّوننا، إذ إنّنا نتفق مع صاحب العمل على أجر، ونتقاضى ما هو أقلّ عندما ننتهي". ويشير إلى أنّ (التركماني) مرغوبون أكثر في كافّة مجالات العمل لأنّهم يجيدون اللّغة التّركيّة.

ثمّ انتقل للعمل في إحدى ورش الكهرباء براتب ١٠٠ ليرة يضاف إليها ٢٠ ليرة تركيّة كبديل للمواصلات أسبوعيّاً، ومع ذلك لم يحصل عليها كاملة لأنّ صاحب العمل كان يعطيه نصف أجره. ويضيف عماد: "شعرت أنّه يستغلّني فطلبت أن يصفّي لي حسابي. ثمّ عملت في مركز تجاريّ، حيث تعرّضت لمضايقات من مدير أحد الأقسام الذي كان يقول لي باستمرار: إنّ السّوريين يسرقون من الأتراك فرص العمل، وأصبح يكلفني بأعباء إضافيّة لا يكلف بها غيري، ويتحدّث بما يهين كرامتي كسوريّ ممّا دفعني لترك العمل".

يعمل أغلب العمّال السّوريين في أعمال تتطلّب جهداً كبيراً، وتستغرق وقتاً طويلاً في اليوم قد يتجاوز ١٢ ساعة، يقفون خلالها خلف الآلات في معامل الأحذية والخياطة، لقاء أجور زهيدة بالنّسبة لما ينجزونه من عمل. ويتعرّضون في كثير من الأحيان للتّسريح نتيجة خلافات تشبّ أحياناً بينهم وبين زملائهم من الأتراك.

عن تجربة الفتيات السّوريّات العاملات في غازي عنتاب :

أمل (٢٤ عاماً) من حلب / الهلّك، خريجة معهد موسيقيّ بترتيب الأولى، تعمل في صالة أحد المطاعم، موجودة في عنتاب منذ بداية عام ٢٠١٣، جاءت على أمل التّدريس في مدرسة الصّدّاقة، لكنّ الظروف لم تسمح بذلك، وساعدها إتقانها للتركية على إيجاد عمل في مطعم عن طريق أحد الأصدقاء.

بدأت بالعمل في المحاسبة والاستقبال مع توضيح من قبل إدارة المطعم حول إمكانيّة قيامها بتنظيف الطّاولات إذا ما تطلّب الأمر، تقول أمل: "خلال دراستي كانت أمّي ترتّب لي سريري، لكنني قبلت لآتي رغبت في تأمين فرصة عمل لأخي الذي كان عملي في هذا المطعم هو شرط قبوله".

ويؤيّد سمير / ٢٥ عاماً، الموجود في عنتاب منذ خمسة أشهر ونصف ما يقوله محمّد، ويروي أنّه يعاني مع مجموعة من الشّبّاب أيضاً مشكلة عدم توفر المسكن، ممّا دفع بهم إلى النّوم لأكثر من شهر في حديقة المشفى الوطني. ويشدّد على مشكلة إخلال الأتراك لعودهم فيما يتعلّق بدفع ما يتمّ الاتّفاق عليه قبل البدء وما يدفعونه بعد إنجاز العمل.

تسريح العمّال السّوريين نتيجة الخلافات مع

زملائهم من الأتراك :

لا يختلف وضع عماد / طالب ترجمة سنة ٢، والبالغ من العمر ٢٣ عاماً عن بقية العمّال السّوريين؛ حيث قدّم إلى عنتاب منذ سبعة أشهر، وكانت تجربته الأولى في العمل بمعمل أحذية.

يقول عماد "تركت العمل بعد أسبوع لأنهم فصلوا منّا ٢٥ عاملاً بحجّة تراجع الإنتاج".

تصف أمل وضعها في هكذا عمل بالصعب على المستوى النفسي، لكنّها مجبرة على ذلك. ومع مرور الوقت تأقلمت مع زملائها حيث يعمل ٧ سوريين في المطعم من أصل ٢١ موظفاً.

بدأت أمل عملها براتب ٦٠٠ ليرة تركية في الشهر، من ثم ارتفع إلى ٨٠٠ ليرة، لكنّ العمّال الأتراك ممن يعملون في نفس المطعم وفي نفس العمل يتقاضون أجراً أعلى من أجور السوريين.

تقول أمل: "أخي يتقاضى نفس راتب الأتراك، لكنهم يعتمدون عليه في نقل الطلبات لأنّه يجيد قيادة السيّارة، وفي تلبية طلبات المطعم الخارجية".

وترى أنّ هناك استغلالاً من قبل بعض الجهات للسوريين، لكنّ معاملة الأتراك - برأيها - جيّدة بالمجمل.

يتفق حسام ٢٤ عاماً، والذي يعمل كخبّاط مع أمل في أنّ معاملة الأتراك أحياناً أفضل من معاملة التجار من أبناء حلب الذين نقلوا أعمالهم إلى عنتاب. ويقول: "جربت أن أعمل مع تجار سوريين مقابل ١٠٠ ليرة تركية في الأسبوع، لكنّهم اعتبروه مبلغاً كبيراً، لأنّهم دائماً يحسبوننا على

العملة السوروية ويحسبوننا على أنّنا لم نكن نحلم بـ ٧٠٠٠ ليرة سوروية في الشهر، علماً أنّ العملة السوروية قد تدهورت، ولم تعد لها سابق قيمتها".

رأي من الائتلاف :

في ظلّ هذه الأوضاع البائسة التي تواجهها العمالة السوروية في تركيا يغيب تماماً دور الحكومة السوروية في الدفاع عنهم إذا ما تعرّضوا لآية مشكلة، إذ يضطرونّ إلى الرضوخ للشروط التي تفرض عليهم لمعرفة مسبقاً بعدم وجود من يدافع عنهم بعد أن فقدت الدّولة كثيراً من تمثيلها الخارجي، ولوجود قطيعة سياسية مع الدّولة التركية بسبب الحرب التي تعيشها سوريا حالياً، واحتضان تركيا للمعارضة على أراضيها، وخصوصاً المجلس الوطني السوري والائتلاف الوطني السوري.

حملنا هموم هؤلاء الشّباب وأوضاعهم ومشاكلهم إلى مكتب الائتلاف الوطني السوري في مدينة غازي عنتاب لمعرفة ما إذا كانت هناك أية تدابير أو خطط لمساعدة العمالة السوروية وتحسين أوضاعها أو على الأقلّ الدفاع عنها في حال تعرّضها لمشاكل تتطلّب تدخل طرف مسؤول.

يقول ياسر الذّاكري ممثّل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السوروية في مدينة غازي عنتاب: "نحن كائتلاف وطني معارض نرى أنّ الأتراك مدّوا لنا يد المساعدة بفتحهم المخيمات لللاجئين السوريين وتجاوبهم مع مطالبنا، لكن ضمن القوانين".

وعن مسؤوليّة الائتلاف الوطني المعارض تجاه ما تعانيه العمالة السوروية في عنتاب من أوضاع صعبة للغاية يقول الذّاكري: "هناك من ينظر إلى الائتلاف على أنّه حكومة تقع على عاتقها مسؤوليّة الوضع السوريّ بمجملها وهذا تصوّر غير صحيح". ويضيء أن الائتلاف هو مجرد إدارة ومشروع حكومة لا يزال في طور التّفاش. وانطلاقاً من ذلك يجب ألاّ يحاسب على ما لا يستطيع تنفيذه في حال عدم توفّر القدرة لديه على ذلك.

ويوضح الذّاكري أنّ السوريين هنا في تركيا يواجهون وضعاً استثنائياً، ويجب أن نكون واقعيين "فالائتلاف مسؤول عن إيجاد عمل للسوريين في الدّاخل وليس في الخارج، لأنّنا لا نشجّع تسهيل خروج السوريين من البلاد بل ندعوهم إلى العودة. وقد بدأ الائتلاف الخطوة الأولى في هذا المجال من خلال تشغيل المدينة الصناعيّة في حلب".



خاص صور

العمالة السّورية بين القانوني وغير القانوني:

يمكننا تصنيف العمالة السّورية في تركيا على النحو الآتي

- العمالة المقوتة: وهم العمّال الذين يملكون وثائق سفر، ولديهم إقامة، وحصلوا على إذن العمل بطلب من صاحبه التركي. وهؤلاء يتمتعون بكافة حقوق العمّال في تركيا مثلهم مثل العمّال الأتراك.
- العمّال غير النظاميين: وهم المواطنون السّوريون الذين لا يملكون أية وثائق شخصية، عبروا الحدود إلى تركيا بطرق غير نظامية، وهؤلاء عملهم غير قانوني.

ويتطلب العمل بالنسبة للأجانب وفق القانون التركي الحصول على رخصة عمل من وزارة العمل عن طريق ربّ العمل التركي، شرط أن يكون دخول العامل إلى تركيا قد تمّ بطرق نظامية. ولا يسمح القانون للأجانب غير المسجلين بمزاولة العمل في تركيا، ويفرض عقوبة على كلّ من العامل وصاحب العمل الذي يشغّل أجنبياً بشكل غير نظامي.

يوضح الذاكري أنّه حتّى لو تعرّضت العمالة غير القانونية للمشاكل من قبل صاحب العمل ولم يعطوا أجورهم "لا نستطيع الدّفاع عنهم، حتّى الدّولة نفسها تعجز عن الدّفاع عنهم وعن حقوقهم لأنهم غير قانونيين، والمثال اللبناني شاهد على ذلك؛ حيث إنّ آلاف العمّال السّوريين يعملون في لبنان منذ سنوات ولم تتمكن الدّولة من إيجاد أيّ حلّ لمشاكلهم".

وجهة نظر الحكومة التركيّة في وضع العمالة السّورية:

المصاعب التي تواجهها العمالة السّورية من الناحية القانونية كبيرة، إذ إنّ أغلب العمّال السّوريين دخلوا تركيا بطرق غير شرعية عبر الحدود، عن طريق المهريين والسّماسرة فقد باتوا كتلة بشرية كبيرة تتجاوز أعدادهم ٤٠٠ ألف في عموم تركيا وفق بعض المصادر من مركز ولاية غازي عنتاب.

توجّهنا إلى مكتب الوالي التركي المكلف بمتابعة أوضاع اللاّجئين السّوريين بوالي في غازي عنتاب، وفي جعبتنا هموم هذه الشريحة من السّوريين الذين يزيد تعدادهم عن ٦٠ ألفاً وفق ما صرّح به أحد الموظفين في مكتب الوالي من دخلوا المدينة ويعيشون فيها بطرق غير قانونية، لكنّ الوالي اعتذر عن مقابلتنا بحجّة انشغاله. إلّا أنّنا استطعنا من خلال الحديث مع بعض الموظفين أن نتعرّف على وجهة نظر الجهات التركيّة حيال هذا الملفّ، وعلمنا بإجراء مناقشة لمشروع خاصّ بالسّوريين تعمل عليه الحكومة التركيّة بشكل جدّي؛ وهو عبارة عن بطاقة صحّية تكون بمثابة إقامة نظامية ورخصة عمل.. يصف أحد الموظفين هذا المشروع بأنه "يحتاج إلى دراسة لأنّ تركيا تعاني أيضاً من البطالة، وبالتالي أغلب العمّال السّوريين الذين يدخلون بطرق غير شرعية إلى تركيا يتنافسون مع الشرائح من العمالة التركيّة الأكثر فقراً في فرص العمل".

وسوق العمل التركيّة على قلة فرص العمل فيها، ينافس السّوريون الأتراك في العديد من قطاعاتها المهنية؛ كقطاع المطاعم والبناء والخياطة ومحلات البيع والمعامل، كما أنّها تشهد تنافساً ملحوظاً بين السّوريين السّاعين إلى كسب عيشهم ولو بالتنازع مع أبناء بلدهم ومدنهم.

وعلى الرغم من أنّ القانون التركي لا يسمح للأجانب الذين لا يملكون وثائق رسمية بالعمل، إلّا أنّ الحكومة التركيّة تغضّ النظر عن

هذه النقطة بشأن السّوريين، ولم تطبّق أيّ إجراء حتّى الآن بحق أيّ عامل سوري غير نظامي، أو من يقوم بتشغيله من أصحاب العمل الأتراك. وفي أسوأ الحالات يمكن للجهات المختصة إرسال المواطن السّوري إلى مخيمات اللاّجئين المختصة للسّوريين، والتي وصل عددها إلى ١٨ مخيماً، تضمّ أكثر من ٢٠٠ ألف لاجئ. ويقدر العدد الإجماليّ للسّوريين في تركيا بحوالي ٨٠٠ ألف سوري نتيجة الحرب الدائرة في سوريا، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية فيها. هكذا تبقى الحديقة المكان الوحيد الذي يمكن لقاسم ورفاقه اللجوء إليه في غياب أيّ أمل يلوح في الأفق لحلّ الأزمة السّورية، ووقف

نزيف الدّم فيها، ونزيف البشر منها إلى دول الجوار هرباً من الموت وبحثاً عن ظروف حياة أفضل.



خاص صور

4 مزيان

اليوم العالمي
للأطفال
ضحايا
الاعتداءات



أحلامهم
الصغيرة
را
تكبير
مع
العنف

مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا CCSDS

البنزين . ثورة الرائحة

محافظة الحسكة، ومن محافظة دير الزور وريف الرقة أيضاً. في هذه المحافظات والمناطق استطاعت بعض الجماعات استخراج النقط الخام من خلال ثقب الأنابيب الممتدة من الآبار والمارة في أراضيها، ومن ثم يتم استخلاص مادة البنزين عن طريق مصافي محلية الصنع، والتي تعدّ من أخطر الاختراعات على الشعب السوري والبيئة معاً، لتصريف هذه المادة في الأسواق تطلب وجود مندوبين ومراكز عديدة للبيع، لأنها تعتبر من المواد المهربة إلى المدينة من جهة، ولرداءة نوعيتها مقارنة مع منافسها البنزين العراقي المهرب أيضاً من جهة أخرى.

الأطفال النازحون والذين لا تتجاوز أعمارهم الخامسة عشرة، كانوا الأكثر استغلالاً من قبل التجار والمهربين الذين قاموا باستقطاب عددٍ منهم ليكونوا باعة للبنزين في الشوارع مُستغلين حاجتهم للعمل. الرائحة من شأنها أن تضفي مع الأيام شعوراً بنشوة غير معلنة قد توازي أيّ طقس طفولي ضمن بيئة مستقرة كالذهاب للمدرسة، أو اللعب أو شرب العصير. إنهم يعتادون الحالة، ويتمهون معها، ويحتسون منق السّوق والحاجة كبقايا البنزين التي تنزل إلى حلقهم المخدوشة عند شفتها أو عندما يتلمظونها بعد البصق.

السياسة والعسكرة جعلتا الكثير من المفاهيم تتغير، لا سيما في عالم الطفولة التي استبقت وعيها المدرك لجزئيات كانت السبب الرئيس في قتل ما كانوا في أمس الحاجة إليه في هذه المرحلة، لا بدّ إذاً من العمل على عدم تشويه براءة الأطفال، وإبعادهم عن مظاهر العنف والوحشية، والحفاظ على ما تبقى من روح مرهفة لديهم؛ لنحمي رونق الإنسانيّة المتبقية في عالم بات من الصعب أن ينفص الغبار عن وجوه أناسه المثقلة بالكراهية والتفور وشهوة الدّم والمال.

خوشمان قادو



© Sama Human Rights 2013

من أنشطة الدعم النفسي للأطفال في دير الزور



تصوير خوشمان قادو

في مدينة قامشلو المحتضنة مئات الأسر من دير الزور وحمص ثمة العديد من الأطفال النازحين، الذين ربّما فقدوا ذويهم، أو اغتصبت أبصارهم بجثث اقتحمت عالم طفولتهم، ومشاهد دمار وخراب عكّرت مشابغاتهم وتقافزهم. الألعاب تغيرت، مشاهداتهم اكتسحها الغبار والبارود، ولم تعد تُمتع حواسهم المرهقة. المشهد برّمته غداً محيطة تنكأ الجراح وتحيل براءة الصببية والفتيات إلى حشرات وهموم.

في هذه المدينة الأرصفة مزدحمة بالباعة أمام المحالّ، البيوت، مفارق الشوارع وحتى منصّف الطريق، باعة لم تكن نراهم قبيل الثورة، وجوه غريبة تماماً عن ملامح المدينة، الخوف الذي ينهال من أنفاسهم كفيل بالدلالة على مآسيهم، قلق وجودهم في بقعة ما كان أناسها - من غالبيتها الإثنية - مجرد وحوش (حسب ثقافة ورثوها من النظام وبروباغندا أجهزة الأمنية). الأعمال التي يزاولونها غير ملائمة لأعمارهم وأجسادهم التي تبدو كسرابٍ حين كنت أراقبهم من النافذة في منتصف الظهيرة مثل غبّش عدسة القنّاص حين يحاول جاهداً ضبط دريئته. المواد التي تباع ليست غريبة مثل أخلاق التجار عادةً، غير أنّنا، دائماً، كنّا نراها تباع في مساحة مخصّصة لها أكبر بكثير من الحيز المرسوم مثل سجنٍ انفرادي في الشارع، ما يحده عن الشارع بضع غلبٍ بلاستيكية من المشروبات المندرين، الكولا، ميرندا تفاح وغيرها من أسماء المشروبات الغازية تُستعمل لعرض سائل غير قابلٍ للشرب، مع العلم أنّه أيضاً يتم شطفه عن طريق الفم من خلال قطعة خرطوم.

البنزين، المادة الأكثر استخداماً وطلباً في المدينة، الارتفاع الملحوظ في السعر وشحّ المادة في المدينة جعللا من التجار يتوجهون لجلب كميات كبيرة منها من مناطق مختلفة في جنوبي

الطبيبة والأديبة والهناصرة الدّوابة لقضايا المرأة

د. مية الرّحبي



١ - استناداً إلى نشاطك في مجال حقوق النساء ما قبل الثّورة ونشاطك الحاليّ، ما هي التّحوّلات التي طرأت على دور المرأة وفعاليتها هذا الدّور في الحراك الحاليّ بمختلف جوانبه؟

لقد طرأت تحولات كبيرة على المرأة ودورها ونشاطها، خاصة في الأرياف. فبعد أن كانت النساء مهمّشات عن أيّ نشاط اجتماعيّ أو سياسيّ تهميشاً مضاعفاً عن تهميش الرجال، كان لهنّ دور فعّال في الحراك السّلميّ أولاً، ومن ثمّ في جهود المساعدة الإنسانيّة والإغاثة لاحقاً. وتحوّل همهنّ من المجال الخاصّ إلى المجال العامّ، بل امتزج لديهنّ الهمّ الخاصّ بالهمّ العامّ، وأصبحت مشاركتهنّ فاعلاً أساسياً في الحراك المجتمعيّ.

٢ - كيف ترين عمل منظمات المجتمع المدنيّ التي بدأت تظهر على السّاحة السّوريّة منذ أكثر من عام، وهل تؤمنين بقدرتها على تحقيق تأثير ملموس في ظلّ الظّرف السّوريّ الحاليّ؟

ظهر عدد كبير من التّجمّعات المدنيّة في الفترة الماضية، انصبّت جهود أغلبها على موضوع الإغاثة. ولكن في نفس الوقت ظهرت تجمّعات أخرى تهتمّ بموضوعات المجتمع المدنيّ وحقوق الإنسان والديمقراطيّة والسّلم الأهليّ، وقضايا المرأة والطفل. لكنّ نشاط أغلبها لا يزال محصوراً في العمل الإغاثيّ أيضاً؛ فهي لم تجد الظّرف المناسب بعد لتعميق الأسس الفكريّة لموضوعات اهتمامها لدى أفرادها، كي يتمكنوا فيما بعد من نشرها في المجتمع، ماجعل عمل هذه التّجمّعات سطحيّاً، أحياناً، لا يؤسّس عميقاً لحركات مجتمعيّة يمكن أن تنجز في المستقبل تحولات مجتمعيّة مهمّة. واللّوم هنا ليس عليها، فهي قامت على سواعد أشخاص جعلوا الهمّ العامّ شغلهم الشّاعل، بل يقع اللّوم بالتّأكيد على الظّرف الموضوعيّ غير المناسب لنشوء حركات مجتمع مدنيّ تقوم على أسس فكريّة واضحة. وهنا لا بدّ أن نؤكّد أنّ العمل المدنيّ هو عمل تراكميّ طويل الأمد، لا يأتي بثماره على المدى القريب، بل يعمل ببطء على إحداث تغييرات مجتمعيّة جذريّة قد تستغرق سنوات طويلة أو عقود.

٣ - ماذا عن مساواة، هل أُسّست بعد النّظر إلى تجارب سابقة، أم إنّها مشروع جديد رؤيةً واستراتيجيّةً؟

مساواة/ مركز دراسات المرأة، مشروع أُسّس بناء على تجارب سابقة في العمل النسويّ، تبين منها صعوبة تأسيس منظر نسويّة تعنى بقضايا المرأة وتدافع عن حقوقها، لعدم وجود الأرضيّة الفكريّة لدى النساء الرّاغبات بالعمل في هذا المجال. فباستثناء بضع نساء لا يتجاوز عددهنّ أصابع اليدين، أغلبهنّ من رابطة النساء السّوريّات، والأخريات محاميات ناشطات. أستطيع أن أجزم أنّه لا يوجد لدينا نساء ملّمات بهذه القضايا من يعملن في هذا المجال، لذا برزت أهميّة تأسيس مركز لدراسات المرأة يعنى بنشر هذا الفكر بين الناشطات النسويّات، اللّاتي سيعملن مسبقاً على نشره في المجتمع، سعياً لاستبدال الثقافة المميّزة ضدّ المرأة بثقافة بديلة تنشد العدل بين جميع المواطنين بغضّ النّظر عن جنسهم أو عرقهم أو دينهم، تسعى لتغيير القوانين المميّزة ضدّ المرأة بقوانين عادلة تعامل المرأة مواطناً كامل الحقوق والواجبات، وتمنحها الحقّ وتشجّع على مشاركة متساوية لها مع الرّجل في جميع مناحي الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. هذا المركز يطمح مستقبلاً إلى سبر وضع المرأة في المجتمع عن طريق أبحاث ودراسات تقوم على أسس علميّة، كي يلقي الضّوء على مشاكل النساء في المجتمع في محاولة لإيجاد حلول جذريّة لها، سعياً نحو الهدف الأسمى وهو تحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع.

٤ - بحكم وجودك داخل سوريا، واحتكاكك بالناشطين والنازحين في آن معاً، ما هي أهم القضايا المدنية التي يجب أن تضعها منظمات المجتمع المدني على قائمة أولوياتها للنهوض الاجتماعي بسوريا خلال أقصر مدة ممكنة، وما الآليات التي تقترحونها؟

الأولوية بالطبع في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ وطننا الغالي هي المساعدات الإنسانية للنازحين، وتأمين القوت اليومي لهم. وبالنسبة لنا فنحن نسعى لنشر ثقافة التمكين، أي أن لا تقدم الإعانات العينية التي تستهلك ويبقى المحتاج في حالة عوز، بل أن نركز على العمل كقيمة اجتماعية تساهم في تحقيق الذات. ونركز طبعاً على النساء في عملنا، عن طريق تشجيعهن على الاعتماد على ذواتهن في إعالة أنفسهن وأسرهن؛ بتعلم مهنة يدوية تمكنهن من تأمين لقمة العيش. فالهدف هنا ليس فقط تأمين مساعدة مادية آنية، بل تمكين النساء مستقبلاً أيضاً. استراتيجياً، أعتقد أن علينا في البداية أن نؤسس فكرياً، بالتركيز على تدريب الكوادر الشابة المعنية بهوم الوطن والمجتمع على مبادئ العمل المدني وأسسه وآلياته، وكيفية العمل في مؤسساته في الدولة الديمقراطية الحديثة التي ننشدها.

٥ - هل تؤيد الاعتماد على الخبرات الأجنبية في مجال تأهيل الكوادر المدنية السورية وهل تتوفر الخبرات السورية القادرة على ردم الفجوة؟

لاشك أن الاستفادة من تجارب الآخرين، وخاصة الخبراء الذين سبقونا في مجال العمل المدني هي شيء إيجابي، لكن ما يحدث الآن هو هذا الكم الهائل من الدورات التي تقام خارج الوطن، وتستدعي الشباب من الداخل كي يسافروا إلى الخارج ويتلقوا هذا التدريب، إذ تصرف أموال هائلة يتمتع بها الشباب بالسفر والتزول في الفنادق الفخمة دون أن يعودوا بالفائدة المرجوة التي تساعد على تحسين أداؤهم داخل تجمعاتهم المدنية أو في المجتمع، ولذلك أسباب عديدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم عناية الجهات المنظمة لهذه الدورات التدريبية بمعرفة متطلبات وأولويات العمل المدني على الأرض.
- عدم الدقة في انتقاء الكوادر المناسبة للنشطة.
- التزام على حضور هذه الدورات من البعض بهدف السفر والترويح عن النفس، لابتهاج اكتساب الخبرة.
- عدم عناية الجهات المدربة بمتابعة تطبيق الخبرة في الداخل.
- الأهداف غير المعلنة لبعض الجهات المدربة أو تمويلها بالتدخل السياسي، أو رسم مستقبل المنطقة، عن طريق التأثير على الشطاء، وخاصة الشباب منهم.

وقد صادفت بعض الناشطين المدنيين الذين أخذوا على أنفسهم عهداً بعدم متابعة تلك الدورات بعد تلمسهم الأموال التي تهدر فيها دون طائل، أو إحساسهم بالأجندات المخفية وراءها.

نحن نمتلك بالتأكيد الخبرات الكافية لتدريب الشطاء في الداخل، إلا أن الكثيرين ممن يمتلكون الخبرة يجمعون عن إفادة الآخرين منها، يمنعهم من ذلك عوامل عدة؛ منها الخوف من النشاط المدني وعواقبه، أو عدم امتلاك الحافز الكافي لإفادة الآخرين، أو عوامل نفسية عدة يأتي في مقدمتها الإحباط والإحساس باللاجدوى.

٦ - في الحديث عن المآلات، كيف ترين صورة المجتمع السوري خلال المرحلة الانتقالية؟ وهل تعتقدين أن التطرف الديني المتعاظم في أغلب المناطق سينشئ عوائق حقيقية أمام العمل المدني؟

بالتأكيد فإن التطرف الديني هو عقبة رئيسية في وجه قيام الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، خاصة أننا من دعاة العلمانية التي تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، وإبقائه مصدراً روحياً لنشر الأخلاق والفضيلة وحب الخير بين أفراد المجتمع. وهنا تبرز أهمية نشر أفكار المواطنة والإخاء والسلم الأهلي بين أفراد المجتمع، والوقوف بحزم أمام جميع الأفكار الطائفية التكفيرية، التي لن تقود إلّا إلى مزيد من سفك الدم السوري الطاهر. إن قيام الدولة الديمقراطية الحديثة التي نسعى إليها لا يمكن أن يتم بمزيد من القتل والتقاتل وسفك الدماء، بل بالحلوس السياسية التي نأمل أن تقتنع بها جميع الأطراف.

المسؤولية القانونية للفرد عن انتهاك القانون الدولي الإنساني

المحامي محمد خليل ❖

شكلت المسؤولية الدولية الجنائية للأفراد الطبيعيين محلاً لمناقشات فقهية غزيرة، وذلك على أساس ارتباطها بمسألة مدى تمتع الفرد بالشخصية القانونية الدولية. فهناك من الفقهاء من رأى في المجتمع الدولي مجتمع أفراد، مما يعني خضوعه مباشرة لأحكام القانون الدولي. (١) وبالمقابل هناك من اعتبر أن الأشخاص الطبيعيين ليست لهم أية مكانة في النظام القانوني الدولي، تأسيساً على تعلق أحكام هذا القانون بتنظيم العلاقات فيما بين الدول. (٢)

بيد أنه قد تم الاعتراف بالمسؤولية الجنائية الدولية للفرد عبر الممارسات الدولية، ووجود المحاكم الدولية المؤقتة؛ حيث إنه لم يكن من المنطقي أن تمر الجرائم البشعة بدون عقوبة. (٣)

والواقع أن المسؤولية الجنائية الدولية للفرد إنما تحتاج أصالة إلى ارتكاب الجريمة الدولية، فإذا ارتكبت الجريمة الدولية وفقاً للنموذج القانوني المحدد لها في القانون الدولي الجنائي العرفي أو الاتفاقي، يلزم بالضرورة عقاب مرتكبي تلك الجريمة، مما يقتضي - لفاعلية هذه المسؤولية - أن يقوم القانون الدولي الجنائي بتحديد الأفعال الفردية غير المشروعة التي يمكن اعتبارها بمثابة جرائم بمفهوم قانون العقوبات. فعلى الرغم من تماثل المصطلحات فإن التجريم الذي يتعلّق بالأفراد يتميز بصفة كاملة عن تصرفات الدول غير المشروعة ومسؤولياتها الدولية عن هذه التصرفات، وذلك مع الأخذ في الاعتبار إمكانية انعقاد المسؤولية الجنائية الدولية للفرد سواء تصرف بصفة شخصية أو لحساب شخص عام (الدولة).

الجهود الفقهية التي مهدت لمسؤولية الأفراد عن انتهاك القانون الدولي الإنساني:

انقسم الفقه الجنائي الدولي بصدد إجابته على هذا التساؤل إلى ثلاثة اتجاهات أساسية:

الاتجاه الأول: ذهب هذا الاتجاه إلى أن الدولة وحدها المسؤولة عن الجرائم الدولية، على اعتبار أن المفهوم التقليدي للقانون الدولي يعتبر الدولة الشخص الوحيد القائم بانتهاك القانون الدولي أو عدمه. وهو مذهب الدفاع في محاكمات نورمبرغ؛ حيث استند في بعض دفعه إلى مسؤولية الدولة عن الجرائم المرتكبة. ففي قضية محاكمة مجموعة من المتهمين النازيين حين بدأت المحاكمة صرح جميع المتهمين بأنهم غير مذنبين، وطالب الدفاع عنهم بعدم مساءلتهم جزائياً، وكان مرتكز دفاعهم هو أن القانون في الحالة الراهنة يستند على مبدأ مقرر هو أن الدولة صاحبة السيادة هي وحدها المسؤولة، أما الفرد فإنه لا يمكن أن يكون مسؤولاً حسب قواعد القانون الدولي. (٤)

الاتجاه الثاني: ينادي أنصار هذا الاتجاه بالمسؤولية الجنائية المزدوجة لكل من الدولة والفرد، لأن الدولة والذين يتصرفون باسمها يتحملون المسؤولية الجنائية عن مخالفات القانون الدولي، والمسؤولية الفردية في ظل القانون الدولي يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب جريمة بصورة مباشرة أو نتيجة للتحريض على ارتكابها، أو لجرائم اقترفتها أشخاص خاضعون لسلطة أمرة. (٥)

الاتجاه الثالث: ذهب هذا الاتجاه إلى القول بأن الجرائم الدولية لا يمكن أن ترتكب إلا من قبل شخص طبيعي، وبالتالي هو المحل الوحيد للمسؤولية الجنائية. وقد كرست المعاهدات الدولية مبدأ مسؤولية الفرد أمام القانون الدولي الجنائي. ومن ذلك ما نصت عليه المادة (٢٢٧) من معاهدة فرساي ١٩١٩ م، التي جعلت إمبراطور ألمانيا غليوم الثاني بصفته الشخصية مسؤولاً عن الجرائم التي ارتكبتها ألمانيا ولحسابها في الحرب العالمية الأولى. (٦)

وقد استند ممثل الادعاء الأمريكي في محكمة نورمبرغ إلى هذا الاتجاه حيث قرّر بأن "المتصوّر بأنّ الدولة قد ترتكب جرائم فتصوّره من قبيل الوهم أو الخيال، فالجرائم ترتكب دائماً من الأشخاص الطبيعيين فقط، بينما الصحيح أنّ يستخدم الوهم أو الخيال في مسؤوليّة دولة أو مجتمع في سبيل فرض مسؤوليّة مشتركة أو جماعيّة ... وأنّ أيّاً من المتهمين المحالين للمحاكمة لا يمكنه أن يحتمي خلف أوامر رؤسائه، ولا خلف الفقه الذي يعتبر هذه الجرائم "أعمال دولة"، وأنّ الأوامر المتلقاة كانت واضحة عدم المشروعيّة أو الأعمال المرتكبة عليها شنيعة ووحشيّة وأنّ المقول بها لا يمكن أن تنشئ حتى ظرفاً مخفّفاً".

كما ردّ جانب الاتهام على هذه الدفوع بلسان النائب العام البريطاني شو كروس في مطالعته الختامية، حين بحث مسؤوليّة المتهمين بصورة انفراديّة، فقال: إنّ المبدأ مبدأ حصر المسؤوليّة في الدولة، وعدم مسؤوليّة المتهمين الأفراد لم يكن مقبولاً في القانون الدوليّ. وذكر بأنّ هناك جرائم يسأل عنها الأفراد مباشرة بحسب هذا القانون؛ كجرائم القرصنة، وكسر طوق الحصار والتجسس وجرائم الحرب. أمّا بالنسبة للجرائم الواردة في نظام محكمة نورمبرغ، فقال: "لا يوجد مجال آخر يجب التأكيد فيه على أنّ حقوق الدول وواجباتها هي حقوق الأفراد وواجباتهم أكثر من مجال القانون الدوليّ، وأنّ هذه الحقوق إذا لم تلزم الفرد فإنّها لا يمكن أن تلزم أحداً". ثمّ ردّ بعد ذلك على نظريّة "عمل الدولة" فقال: إنّ الزعم الذي يقول بأنّ الذين ينفذون أعمال الدولة هو زعم لا يجوز التفكير بقبوله في نطاق إجرام الحرب، ونحن نرى أنّ كلّ واحد من هؤلاء المتهمين مسؤول شخصياً عن عدد كبير من هذه الجرائم، لذلك يجب استبعاد هذه النظريّة، لأنّها لم تعد تتمثّل إلاّ فائدة أكاديميّة نظريّة. (٧)

ولم تكتف المحكمة برفض نظريّة "عمل الدولة"، بل إنّها ذهبت أبعد من ذلك عندما اعتبرت الالتزامات الدوليّة المفروضة على الأفراد تلغي واجباتهم في الطاعة تجاه حكوماتهم الوطنيّة.

كما نصّت المادّتان ٦ / ٨ من لائحة محكمة نورمبرغ والمادّتين ٥ / ٧ من لائحة محكمة طوكيو على أنّ الأفراد هم المسؤولون عن الأفعال الإجراميّة المنصوص عليها في هاتين الاتفاقيّتين.

وقد جاء في أحكام محكمة نورمبرغ "أنّ الأشخاص الطبيعيين وحدهم الذين يرتكبون الجرائم، وليس الكائنات النظريّة المجردة ولا يمكن كفاءة تنفيذ احترام نصوص القانون الدوليّ إلاّ بعقاب الأفراد الطبيعيين المرتكبين لهذه الجرائم".

وعلى الرّغم من الانتقادات الموجهة إلى أحكام محكمة نورمبرغ إلاّ أنّ قضاءها رفض هذه الانتقادات. وأكّدت اتّجاهها في رفض دفع بعض المتهمين بأنّ الجرائم المنسوبة إليهم كانت باسم الدولة التي ينتمون إليها، ولم ترتكب باسمهم، ولذلك فمسؤوليّة الدولة جنائياً مقدّمة عليهم.



من محاكمات نورمبرغ

ومنذ ذلك الوقت اعترف القانون الدوليّ بمسؤولية الفرد عن الأفعال التي يرتكبها، وتهدد المصالح العالمية الشاملة، وتعرض المجتمع الدوليّ للخطر. وأصبحت المسؤولية الجنائية للفرد عن الجريمة الدولية مستقرة، وتعدّ مبدأ من مبادئ القانون الدوليّ المعاصر. وقد أكدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية هذا المبدأ، ومن ذلك ما ورد في المادة ٢٩ من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ م، والتي نصّت على أنّ "طرف النزاع الذي يكون تحت سلطته أشخاص محميّون مسؤول عن المعاملة التي يلاقونها من ممثليه، بغضّ النظر عن المسؤولية الشخصية التي قد يتعرّض لها".

وقد بلغ تطوّر قواعد المسؤولية الجنائية الفردية في نطاق القانون الدوليّ الجنائيّ في العقد الأخير من القرن العشرين حدّاً كبيراً نتيجة الانتهاكات الجسيمة للقانون الدوليّ الإنسانيّ، والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان وما نجم عنه من ارتكاب جرائم إبادة ضدّ الإنسانية، وجرائم حرب في كلّ من يوغسلافيا ورواندا، فكانت هناك ضرورة ملحة لتأكيد هذا المبدأ والعمل به، وبالفعل تمّ النصّ عليه في النظام الأساسيّ للمحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا لعام ١٩٩٣ م، والمحكمة الدولية لرواندا عام ١٩٩٤ م، حيث أكّد النظام الأساسيّ للمحكمتين المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص الطبيعيين.

المراجع :

- ١ - أحمد أبو الوفا، تعريف الإرهاب الدولي والجهود الدولية لقمعه ومعالجته، المجلس الأعلى للثقافة، ص ٣٧.
- ٢ - د- عبد الوهاب حومد. الإجرام الدولي، ص ١٦٨.
- ٣ - المرجع السابق ص ١٦٩.
- ٤ - المرجع السابق، الموضوع ذاته.
- ٥ - د. عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٥، ص ٩٤.
- ٦ - د. رشيد محمد العنزي، محاكمة مجرمي الحرب في ظل قواعد القانون الدولية، مجلة الحقوق الكويتية، السنة ١٥ العدد الأول آذار، ١٩٩١ ص ٣٤٥. نقلاً عن علي جميل حرب، مرجع سابق.
- ٧ - د. عبد الله علي عبو سلطان، دور القانون الدولي الجنائي، في حماية حقوق الإنسان رسالة دكتوراه جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ١٤٤، نقلاً عن علي جميل حرب. المرجع السابق.



عن فلوكور مدينة السويداء

تتميز مدينة السويداء عن باقي المدن السوريّة بحفاظها على تراثها الأصيل الذي يمزجه أهل الجبل اليوم بشيء من المعاصرة دون أن يفرغوه من أصالته.

يتجلى هذا التراث في ظواهر عديدة كاللباس، والأطعمة، والعادات ككرم أهل الجبل المشهود لهم فيه، ونخوتهم وحبهم للضيّف وحمائته، وكذلك التقاليد الخاصّة بالأفراح والمآتم.

وفيما يتعلق باللباس، فللنساء في السويداء زيّهن الخاصّ وكذلك الرجال، إذ ترتدي السيدة ثوباً طويلاً مخضراً، وتضع على رأسها ما يشبه الطربوش المعروف خلال القرنين الماضيين في بلاد الشام ومصر، وبينه وبين جبينها تضع الليرات الذهبية ثمّ تغطّي رأسها بغطاء أبيض، ويبقى جزء من الشعر مكشوفاً فيضفي عليها جمالاً خاصاً. أما السيدات المتديّنات فيرتدين نفس الزيّ لكن بلون أسود، ويضعن غطاء أبيض أكثر سماكة وأكبر حجماً بحيث يغطّي كامل الشعر، وأكثر من نصف الجسد. في حين أنّ الزيّ التقليديّ للرجال هو ما يعرف بالسروال، ويكون أسود اللون، أما ما يوضع على الرأس فيسمّى اللقّة باللون الأبيض.

تشتهر المدينة بأطعمة خاصّة تقدّم في المناسبات وعلى رأسها المنسف أو ما يعرف بالمليحيّة، والذي يعتبر طعام الأفراح والمآتم. المغربيّة أيضاً من الأطباق المعروفة، وهي عبارة عن عجينة يحشى باللحم والجوز يوضع بداخلها أحياناً نوع من الحبوب، كالعدس أو القمح أو الشعير وأحياناً

توضع الفليفلة ويكون هناك اتفاق على دلالة كلّ نوع، فدلالة القمح مثلاً السعد، ودلالة الشعير التحس.

كما يعرف فيها نوع من الحلويات الشعبيّة يسمّى باللزّاقيات. أما عن التراث الغنائيّ للسويداء فتنتشر الجوفية التي كانت

تردّد أثناء المعارك بغرض استنهاض همم المقاتلين، وهناك الكثير من القصص التي تروى حول هذه الفكرة. وتتميّز

الجوفية بأنّها حماسيّة جداً وتنطوي كلماتها على تمجيد المعارك التي خاضها الثوّار خلف سلطان باشا الأطرش.

خلال الثورة السوريّة الأولى. وتردّد اليوم في الأعراس. بينما تصدح حناجر الصبايا في حفلات النساء بالهوليّة

والأغنية التراثيّة يرافقها التقر على الدفّ وتعدّد في الأفراح حلقات الدبكة التي يصحبها العزف على

المجوز أو الشبّابة، وأحياناً تلقى القصائد على أنغام الرّبابة. كما يقام في الأعراس ما يعرف برقصة "اللّوحة" عند الرّجال والنساء. أما طقوس العزاء الخاصّة بالسويداء فيمكن أن نجملها بالحديث عن مكان العزاء وبعض إجراءاته، إذ يطلق على مكان العزاء في السويداء

اسم "الموقف" ويكون على شكل مدرّج دائريّ، يأخذ منه أهل الفقيد مكاناً محدداً لتقبّل التعازي، حيث يأتي المعزون على شكل مجموعات، تقف المجموعة رتلاً أمام أصحاب العزاء ليبدأ

أكبرهم سنّاً بتقديم التعزية، ثمّ تتحوّل الحالة إلى أخذ ورد بين المعزين وأهل الفقيد بحيث يتكلّم كلّ من المعزين عن شيء من صفات الفقيد ويردّ عليه أهل الفقيد. ثمّ يلقي كبير المجموعة التحيّة ويأخذ مع مجموعته مكانهم من الموقف. ثمّ يتمّ إحضار الجنازة من عند النساء، حيث

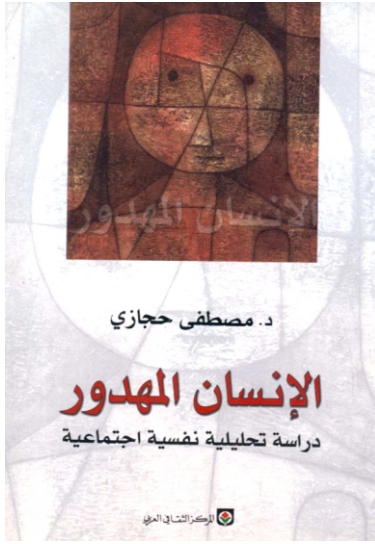
يدخل الرّجال ويعدّدون محاسن الميت ثمّ يخرجون بالتعش.

خلال فترة العزاء يتكفّل الجيران بتقديم الطّعام لعائلة المتوفّى وهذه أيضاً من عادات الجبل التي مازال أهلها يحافظون عليها.

هذا ليس كلّ شيء عن تراث المدينة، لكنّه تسليط للضوء على أشهر تفاصيل هذا التراث العريق.



كتاب "الإنسان المهذور" .. كيف يهدر كيان الإنسان ؟



كثيرة هي الكتابات التي تناولت ظاهرة التخلّف في المجتمعات على المستوى الاجتماعيّ، الاقتصاديّ والثقافيّ. بيد أنّها نادراً ما تنفذ إلى مكمن الخلل، فتعاطم نظام المحظورات الذي ما انفكّ يتعاطم مده ويستطيع ليهيمن على حياة الملايين خلق استحكامات للتخلّف يصفها مؤلّف الكتاب مصطفى حجازي بـ "ثالوث الهدر والقمقمة"، في إشارة إلى الاستبداد والعصبيّات والأصوليّات التي راكمت في اللاوعي الجمعيّ ثقافة الخوف والتماهي مع المتسلّط.

مصطفى حجازي من الكتاب القلائل الذين خاضوا هذا المضمار من خلال كتابه "الإنسان المهذور - دراسة تحليليّة نفسيّة اجتماعيّة، بعد سنوات على إصدار كتابه القديم والمشهور "التخلّف الاجتماعيّ": مدخل إلى سيكولوجيّة الإنسان المقهور، ويتناول في الكتاب هدر طاقات الإنسان، وهدر كرامته؛ بمعنى التّنكّر لإنسانيّته، وعدم الاعتراف بقيمته وكيانه وحقوقه.

يقوم حجازي بتشخيص حالات الهدر وخطورتها، وألوان هذا الهدر، ويربط فيها الخاصّ بالعامّ من خلال إدراج الهدر الذاتيّ ضمن حالة الهدر العامّ والجماعيّ. وينطلق من الهدر الإنسانيّ باعتباره حالة منقطعة الصلّة بمسألة الديمقراطيّة وغيابها، ولا يرى في الاستبداد مجرد حجب للديمقراطيّة أو منع للحقوق فحسب، بل هو علاقة تقوم على اختزال الكيان الإنسانيّ للآخرين إلى مستوى "الرعيّة"، لا بل هو يجعل من هدر الدّم مسألة مبتذلة، مروراً بهدر الكرامات، وهدر العقول وصولاً إلى هدر الوعي، حيث تسطو السّلطة على الوعي وتحاول امتلاكه من الداخل، وتعطلّ الإمكانيّات الجماعيّة والفردية الخلاقّة، وتجيّرها فقط لخدمة السّلطة المهيمنة ورجالاتها. ففي المجتمعات المهذورة يفترس الطاغية المجتمع بما فيه من مؤسّسات وهيئات وناس، إنّهم يلتهم الجميع ولا يقبل أن يترك شيئاً خارجه. وهذا من شأنه إحياء بعض المفاهيم التي تشكّل أسباب الهدر الأخرى؛ منها ما يتصلّ بالعصبيّة التي تولّد مشاعر الولاء والانتماء بين أعضائها، ما يعطيهم ذلك الإحساس بالقوّة، لكنّها تفرض على الأفراد القبول المشروط الذي يتجلّى في تمجيدها، وتمجيد أصحاب النّفوذ وهي على نقيض ثقافة الإنجاز التي تحدّد مكانة الفرد وهويّته، وتشكّل البنية الأساسيّة للعمليّة التّنمويّة للنّهوض بالوطن، لأنّها تخضع الأفراد لقيمة الشرف المهنيّ كأساس بديل لشرف القرابة العائليّة أو الحزبيّة الضيقة.

كما أنّ الحديث عن الطغيان والاستبداد والعصبيّة لا بدّ أن يترافق مع الحديث عن الاعتقالات والتعذيب في السجون، وكذلك عن هدر الطاقات والفكر والوعي. يعتبر الحجازي هدر الطاقات من أخطر أنواع الهدر، فهو يحيل المجتمع إلى جثّة هامدة وفارقة للقدرة على الإنتاج والإبداع؛ لأنّ الفكر والوعي على طرفي نقيض، وفي حالة عدا مع كل من الاستبداد والطغيان. والعصبيّات وخلق أيّ مجتمع من الفكر والتفكير يعني ضياع المجتمع، وبالتالي فقدان الإنسان وعيه لذاته ومجتمععه بهدف إبقائه في الحيز البيولوجيّ المحض من حياته، وهذا ما سيؤدّي إلى تعطيل نسبة كبيرة من خلايا دماغه، فتهدر كلّ الأفكار التي تصنع العالم.

كما يتحدّث الحجازي في جزئيّة أخرى من كتابه عن أهمّ ثروة في المجتمع، ألا وهي الشّبّاب محرّك التقدّم وبناء وصناعة المستقبل، حيث تتعرّض هذه الشريحة من المجتمع للهدر في طريقة التعليم البيّغائي والمكروور الذي يتلقونه في المدارس والجامعات، دون الأخذ ماهية المعرفة المطلوبة في عصر التكنولوجيا بعين الاعتبار.

وفي نهاية الكتاب لا يخفي الحجازي حقيقة وجود هدر من نوع خاصّ يسمّى بالهدر الوجوديّ في الحياة اليوميّة، ويرى فيه تجسيداً للهدر العامّ؛ أي إنّها ترجمة مباشرة للهدر الذي يصيب المجتمع برّمته. ولا ينسى الكاتب أن يذكرنا في الختام بكيفيّة مجابهة الهدر والتواطؤ ضدّه من خلال التركيز على كفاءات يتمتّع بها الإنسان، بالاعتماد على نشر الوعي بمخاطر الهدر في المجتمع من الخاصّ إلى العامّ، وحثّ الأفراد على مجابهته بكلّ وسائلهم، وبكل إمكانيّاتهم بالاستناد إلى العلم والمعرفة.

ويبدو أنّ لكلّ منّا نصيبه من الهدر وإن اختلفت مرجعيّاته ودرجاته وألوانه، فحين نطالع بين صفّي الكتاب نجد أنفسنا وجهاً لوجه مع ذواتنا المهذورة التي تحمل شيئاً من المرارة، أو تنهيدة تشي بكثافة ردّ الفعل الوجدانيّ.

تهميش المرأة في الهجتمعات الشرقيّة

تعاني المرأة في المجتمعات الشرقيّة أوسطيّة من جميع أشكال الاستلاب والتهميش، وتعيش حالة من الاضطراب الثقافي والاجتماعي، وهذا يعود لعوامل وأسباب كثيرة؛ منها الثقافة التقليديّة السائدة والتي ما زالت تقف موقفاً سلبياً تجاه وجود وأداء ومصير المرأة في المجتمع، وتضعها في موضع القصور والدونيّة، وفي مرتبة أدنى من مرتبة الرّجل. فقد أصبحت سلعة للبيع والشراء والمتعة الجنسيّة، وذلك لأنّها غدت ملكاً لغيرها ومصدراً للتلاعبات السياسيّة والدينيّة. حيث عمدت السلّطة الذكوريّة إلى إفقادها جوهرها بعد الانكسارات التي تعرّضت لها، فضلاً عن مضاعفات تأثير الاضطرابات السياسيّة والحروب عليها والتي حدثت وما تزال مستمرّة في المنطقة. وكذلك انتشار أنواع عديدة من الرّيجات وذلك للالتفاف على الكبت الجنسيّ والمحرّمات الاجتماعيّة. لقد قطعت المرأة الشرقيّة أوسطيّة أشواطاً كبيرة في المطالبة بحقوقها ومساواتها بالرّجل، وبرزت حركات نسائيّة استطاعت الحصول - عبر نضالها - على بعض المكاسب، وتحرّرت من بعض القيود، بيد أنّ استغلالها والالتفاف على حقوقها ما زال مستمرّاً، ففي مجال العمل تتقاضى أجراً أقلّ من أجر الرّجل بكثير في أغلب الحرف والمهن، ويتمّ استغلال الأيدي العاملة النسائيّة بشكل كبير جداً بسبب الفقر والحاجة للعمل، وعدم وجود قوانين تحميها وتحفظ حقوقها. أيضاً تّمّ زادت من معاناة المرأة العاملة تضاعف مسؤوليّاتها، حيث أصبحت تعمل داخل المنزل وخارجه في حالات كثيرة. وبالإضافة إلى جميع أشكال التهميش التي مورست ولا تزال تمارس ضدّ المرأة؛ أيضاً توضع العوائق أمام وعيها وتطورها فكريّاً، وذلك بحرمانها من التعليم الأمر الذي أدّى إلى ازدياد نسبة الأميّة بين النساء بشكل كبير في هذه المجتمعات. أو يتمّ منعهنّ من إتمام دراستهنّ لتزويجهنّ في سنّ مبكرة غالباً ما تترافق مع حالات الطلاق بعد فترات قصيرة من الزواج، كما توضع القيود على مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة أو يتمّ الاكتفاء بحضور شكليّ لها.

إنّ السلوكيات المستعبدة والمستعبدة للمرأة لها تأثيرات سلبية على التكوين الأخلاقيّ والتربويّ في أيّ مجتمع؛ ذلك أنّ أيّ مجتمع يقوم على تهميش المرأة وحصر قدراتها وطاقاتها في أطر معيّنة سيقى مجتمعا أحاديّاً تسود فيه النزعة السلطويّة الذكوريّة.

للرّاة طاقات فكريّة خلاقّة وأيضاً عضليّة تتناسب مع تكوينها البيولوجي، ولها قدرات غير محدودة على الإبداع في جميع المجالات العلميّة والفكريّة والتربويّة إذا فتحت أمام قدراتها الآفاق، وهذا مجدّ ذاته يسهم في بناء شخصيّة سليمة قادرة على الانخراط في بناء مجتمع سليم وصحيّ. وعندما تحصل المرأة على التعليم والرعاية الصحيّة وقوانين تحفظ لها كرامتها وحرية البدء بالعمل، فإنّ الفوائد الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة سوف تمتدّ إلى خارج بيتها. تحرّر المرأة في المجتمعات الشرقيّة أوسطيّة يبدأ بتوعيتها بحقوقها وواجباتها، مع اقتران ذلك بتحرير الرّجل من ذهنيّة الهيمنة والاستئثار سعياً إلى صيانة كرامة الكائن البشريّ التي لا تتحقّق بدون تحرّر.

منال محمد



من صور حملة أنا هي

التعددية والأحادية في الفكر الشرقي

يقول لاسكي : " إن قانون الحياة هو تفاعل المتناقضات ، وينتج عنها النمو".

التعددية كمفهوم فلسفي يذهب إلى أنّ كل ما هو موجود يتألف من كثرة من العناصر المتعادلة المنعزلة ، والتي لا يمكن ردها إلى جوهر أحادي واحد ، حيث إنّ الحقيقة تشكل بوصفها عناصر مستقلة وغير قابلة للاختزال إلى مبدأ واحد.

والتعددية في مجال علم الاجتماع تنكر وجود مبدأ واحد للمجتمع ، وهي بذلك تسعى لتقديم رؤية جديدة للعالم من خلال رفض الحقيقة المطلقة ، والإقرار بالنسبي والاعتراف بفرديّة الكائن كذات عاقلة مالكة لحياتها وبدنها وذهنها ، والذي يفضي بالضرورة في حقل الممارسة الفعلي إلى حرية التعبير والتفكير ، وحق الاعتراض والمغايرة والذي بدوره يؤسس لتعددية اجتماعية وثقافية ، حيث إنّ الاختلاف هو أحد نواميس الطبيعة ، وهو أصل الإبداع والابتكار.

ومع التعمق والعودة إلى الوراثة لمعرفة الأسس التي أدت إلى التمايز المعرفي والسلوكي بين الشرق والغرب نستند إلى مقاربتين :

المقاربة الأولى تميز فيها بين عقليين ؛ عقل غربي فلسفي وعقل شرقي ديني. ويتجلى هذا التمايز بين العقليين في مجال علم الاجتماع والسياسة ، حيث نجد أنّ المدن اليونانية شهدت الملكية والجمهورية والارستقراطية والديمقراطية المعتدلة والمتطرفة ، كما عرفت حرية الأفراد والجماعات. بينما كان الشرق خاضعاً لنظام سياسي واحد لم يتغير ولم يتبدل وهو نظام الملكية المطلقة والمستبدّة الذي تصادر فيه الحريات.

أما العقل الشرقي فقد ذهب مذهباً دينياً قانعاً في فهم الطبيعة وتفسيرها. وتعالى الكهنة ، وانتشرت الأديان التي أفرزت أنظمة ملكية لا تتغير ولا تتبدل ، أي الواحديّة.

وفي المقاربة الأخرى ، وبعمليّة بحث عميقة في التاريخ نصل إلى لحظة الانقسام الأولى ، تلك اللحظة التي انشق فيها الديّنان (التوحيد) العبراني الشرقي (التعدد) الإغريقي الغربي عن أصلهما ، وهو الدين المصري القديم. وفيما تلا آتسمت كل من الحضارتين بالسّمات التي صبغت بها الديّانتان.

إذ إنّ السّمة التوحيدية في الأديان انعكست على جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية ، وأسبغت بطابعها ونزعتها الواحديّة ؛ الأمر الذي أنتج فرداً تفنى كلّ الإرادات في إرادته بصيرورة تنافي المنطق الذي يقضي باختلاف الطبيعة الإلهية والطبيعة البشرية. أما الصورة المحوّرة الأخرى فنجلت في التوكّل الذي استحال إلى تواكل وتسليم الضّعيف جميع أموره للقوي.

بينما أوجد الإغريق جمعاً كبيراً من الآلهة توزعت السّطات فيما بينها ، وتساوت الأدوار في إدارة شؤون الحياة. وكان لهذه الممارسة دورها الإيجابي في بلورة مفهوم التعددية وتشربه في كافّة مفاصل الحياة. ورغم أنّ الأديان التوحيدية سادت فيما بعد في الغرب فيما تلا من العصور ، إلّا أنّ المنهج العقلي ظلّ متجلياً من خلال الإرث الحضاري والفكري.

ليس لهذه المقاربة غاية فلسفية محضة ، بل تنحو باتجاه التعريف بما يترتب عليها من نتائج في هذه المرحلة لنذكر أولوياتنا في خطواتنا القادمة في ترميم الإنسان والوطن ، هذا الوطن الذي نال ما ناله من استحكام العقليات والسّطات الأحادية التي أفضت مع مرور الوقت إلى مفهوم آخر أكثر كارثية وسلبية هو مفهوم الشمولية لما وصلت إليه هذه السّطات من تشويه لبنية المجتمع وإحاقه بها.

ولا تتم هذه القفزة النوعية في التغيير إلّا عن طريق التوعية والتثقيف وإرساء مبادئ الديمقراطية ، وإتاحة الأدوات لبلوغها ، الديمقراطية التي لا تقتصر على صناديق الانتخاب واستلام الأكثرية لمنافذ الحكم. فالديمقراطية في معناها الحقيقي تتمثل في كون القوة المحركة للمجتمع منه وفيه ، والذي لا يتحقق إلّا من خلال التعددية السياسية الحقيقية التي تتيح مشاركة كافّة شرائح المجتمع ومؤسساته المدنية مشاركة فعّالة. ذلك لأنّ استلام طرف واحد للسّطة وتفرد بالقرار باسم الشرعية الثورية ، أو بغيره من الأسماء الواهية من شأنه أن يفشل أي ثورة ، ويبقي على حالة الصراع والولوج في دوامة لا قرار لها.

مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا مركز سوري مستقل، يعمل على دعم وتقوية المجتمع المدني والديمقراطية، وتعزيز قيم الحرية والعدالة والعيش المشترك من خلال تحليل الواقع، وصياغة الحلول وتطبيقها، بهدف الوصول إلى مجتمع يعيش فيه الإنسان متمتعاً بحقوقه الكاملة وملتزمًا بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية من خلال تبني وتطبيق مجموعة من القيم والمبادئ التي يؤمن بها المركز.

استراتيجيات للوصول إلى الأهداف:

يعتمد المركز لتحقيق أهدافه على النظام المؤسسي والمعلومات والإحصاء والتخطيط في تنفيذ برامجه، ومن خلال ورشات العمل لبناء قدرات ناشطي المجتمع المدني في القيادة وتطوير المهارات لدى النساء من خلال إشراكهن في تلك الورشات. والمراقبة والمناصرة، وتسهيل الحوار والمفاوضات بين الجماعات المختلفة لتفادي الصراعات الطائفية والعرقية. كما أنه يركز على تعزيز حقوق الإنسان والأقليات، وتنمية قدرات المجموعات المدنية الأخرى من خلال تأمين الدعم التقني لهم، وتدريبهم على إدارة وتطوير المنظمات، والمتابعة والمراقبة والتقييم، والالتزام بالقوانين المرعية في مناطق العمل، واحترام خصوصية المناطق.

وتتجسد تلك الرؤية والمبادئ في برامج ومشاريع وعمل ميداني في الداخل السوري عبر مكاتب المركز الموزعة في ٣ محافظات، وتواجد المركز في كافة المحافظات السورية من خلال الشبكات النسائية والإعلامية التي استطاع إنشائها منذ انطلاقتها، وذلك بتدريب أكثر من ١٣٠٠ ناشط سوري من الداخل ومن المقيمين في دول الجوار شاركوا على الأقل في نشاط من نشاطاته، بالإضافة إلى حملات المناصرة التي أطلقها المركز.

ويركز مركز المجتمع المدني والديمقراطية على طرق تفاعلية متطورة لتطوير أي بنية أو تجمع أو منظمة مدنية، من خلال تزويدهم بالإمكانيات التي تساهم في تطوير العمل من مهارات ومعارف وأجهزة وطرق قياس تأثير العمل.

برامج ومشاريع المركز

الإعلام المدني:

اعتمد المركز منذ تأسيسه في تنفيذ رؤيته على مجموعة من البرامج تخدم كل جوانب الواقع السوري، بهدف النهوض به. ويأتي برنامج الإعلام المدني في مقدمة تلك البرامج، كون الإعلام يشكل أحد مرتكزات العملية الديمقراطية، وأقام ٨ ورشات عمل متتابعة (٦ ورشات تمهيدية و ٢ تخصصية) ما بين ١٧ - أيلول ٢٠١٢ وحتى ١٧ أيار ٢٠١٣، في مدينة غازي عنتاب بتركيا، استهدف من خلالها ٨٥ من المواطنين الصحفيين من كافة المناطق والمكونات السورية، الذين يعملون ضمن مجموعات إعلامية داخل سوريا، لتنمية قدراتهم في مجال الصحافة، وتدابير سلامة الإعلامي في وقت النزاع، بالتوافق مع التوعية بالقضايا المدنية التي تهتم السوريين، وكذلك تقنيات الحماية وأمن المعلومات. وزود المتدربون بحقائب إعلامية لتطوير أدائهم الإعلامي، لكي يأخذ المشروع طابع الاستدامة ومتابعة المتدربين من خلال مجموعات الفيسبوك، وتعميق خبراتهم من خلال ورش عمل تخصصية للصحافة المكتوبة والأخرى للتقنيات البصرية والمونتاج.

تقول إحدى المشاركات: "إن مثل هذه الورشات كانت ضرورة مواطن صحفي، حيث اكتسبت مهارات كثيرة لم أكن أعرفها من قبل؛ مثل كيفية إعداد تقرير، وصناعة الفيلم التسجيلي والحفاظ على الأمن الشخصي والمعلومات، والتعرف على مبادئ الكتابة الصحفية المحايدة، وتنظيم الملخصات. بالإضافة إلى طرق التصوير في الأماكن غير الآمنة".



نساء من أجل مستقبل سوريا:

يولي المركز اهتماماً كبيراً بموضوع المرأة ودورها في المجتمع السوري، لذلك خصّص برنامجاً للمرأة (نساء من أجل مستقبل سوريا)، حيث يطمح المركز أن تلعب نساء سوريا دوراً قيادياً في تعزيز الأمن والاستقرار في سوريا، وكذلك في بناء الدولة والمجتمع. وقد أخذ المركز على عاتقه تزويد النساء السوريات المشاركات في هذا البرنامج بمهارات تعزيز الثقة بالنفس والتفكير والعمل الجماعي، والتواصل مع المنظمات النسائية السورية والإقليمية والدولية المهتمة بشؤون النساء.

وأنتهى مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا ٥ ورشات تدريبية ضمن هذا البرنامج في مدينة غازي عنتاب ومخيم كيليس في تركيا، وما يزال مستمرا في إقامة المزيد من الدورات في هذا البرنامج.

حضرت الورشات ٨٨ متدربة، ينتمين إلى خلفيات متنوعة ومناطق مختلفة من سوريا. وتركزت التدريب على عدة مواضيع كالمناصرة وبناء السلام والنساء والأمن والرؤية حول مستقبل سوريا. وكانت الغاية الرئيسية من تبني هذه المحاور هي تمكين المرأة على جميع المستويات سعياً لنيل حقوقها في المشاركة السياسية وصنع القرار، وعلى بناء حلقات سلام في الداخل السوري. وصفت إحدى المشاركات في الورشة وهي من محافظة الرقة التجربة بأنها "فتحت أعيننا على الكثير من الأمور التي تفسر غياب المشاركة النسائية الفاعلة في مراكز القرار".

وترى مشاركة أخرى "أن مثل هذه الدورات جيدة؛ لأننا اطلعنا من خلالها على معارف ومفاهيم جديدة لم نكن نعرفها؛ مثل العيش المشترك وأهميته، والسعي إلى تحقيق الأهداف من خلال المناصرة وتحليل المشكلة إلى أجزاء لتمكين من حلها، وروح العمل الجماعي". وتضيف مشاركة أخرى أن أهمية هذه الدورات تتبع من خلال إثبات وجود المرأة وقدرتها على صنع السلام والقيادة. لقد تعلمت من خلالها طريقة طرح الأفكار بشكل عملي، والتعامل مع الأشخاص. واستضافت الورشات نساء قياديات سوريات يعملن في مجالات مختلفة: المجال السياسي، المجال المحلي، الإغاثة، السلم الأهلي، وذلك لتبادل الخبرات والتجارب مع المتدربات.

برنامج الشفافية والمراقبة والتقييم:

إيماناً من مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا بدور الرقابة ومعايير الشفافية في خدمة العملية الديمقراطية اندفع إلى طرح برنامج خاص بالشفافية والمراقبة وتنفيذه في مجال عمل المنظمات المدنية والإغاثية. الهدف من تنفيذ البرنامج خلق نواة لمفهوم الشفافية، والرقابة على عمل المؤسسات والمنظمات وهيئات الإغاثة، وكذلك تكوين قاعدة معلومات ومسح إحصائي وتفصيل للواقع ضمن المناطق المستهدفة.

حيث نفذ المركز أول مشروع تدريبي في هذا المجال، وذلك بتدريب مجموعة مكونة من ١٢ ناشطاً مدنياً من دمشق وريفها، بالإضافة إلى ٧ ناشطين آخرين لم يتمكنوا من حضور ورشة العمل التدريبية بسبب الظروف الأمنية، وينتمون إلى منظمات وجمعيات مختلفة تعمل في المنطقة التي استهدفها البرنامج، أي دمشق وريفها بعد تقسيمها إلى ١٤ قطاع ٧ قطاعات لمدينة دمشق و ٧ قطاعات لريف دمشق.



ويتضمن عمل هؤلاء الناشطين الذين تلقوا التدريب مراقبة أعمال الجهات التي رشحتهم، سواء كانت منظمات مدنية أم إغاثية أم أهلية أم مجالس. وقد كُلف الناشطون المدربون بتوزيع استبيان على مجموعة من الأشخاص المعروفين بنشاطهم الثوري والإغاثي والمدني، بغية الحصول على قاعدة البيانات تمهيداً لتحليل المعلومات الواردة.

يقول أحد المشاركين "اكتسبت من خلال الدورة منهجية للعمل الإغاثي،

واستفدت من آراء المشاركين وتجاربهم، بالإضافة إلى أن الدورة كانت بمثابة تحريض فكري ونفسي لكيفية جعل طاقاتنا أكثر فاعلية". ويضيف زميله: "لقد اكتسبنا معرفة تنظيم عملنا من خلال وضع الأسس والمعايير والمؤثرات وتعلم كيفية كتابة المشاريع بشكل متكامل من كافة الجوانب".

بالإضافة إلى هذه البرامج قام المركز بالعديد من الأنشطة؛ كالحملات، ومراقبة الانتخابات، ونشر التوعية من خلال مقالات فكرية توعوية بالتعاون مع العديد من الجرائد والمجلات التي تصدر داخل البلاد وخارجها، وتستهدف السوريين. كما أن مكاتب المركز في الداخل تقوم بالعديد من الأنشطة من خلال ندوات ومحاضرات وحملات، وتدريب مجموعات صغيرة، إضافة إلى التشبيك مع المنظمات المدنية.

(جورنيكا) مدينة أحببت ذاكرتها لوحة



حين قرّرت الطائرات النازية الألمانية والإيطالية قصف مدينة جورنيكا عاصمة إقليم الباسك الإسباني في ٢٦ نيسان ١٩٣٧، بعد أن استدعاها الزعيم فارنيسكو فرانكو لمساعدته في قصف المدينة أثناء الحرب الأهلية التي بدأت في إسبانيا عام ١٩٣٧ بين الجمهوريين والقوميين، أُلقت فوقها خمسين طنّاً من القنابل الحارقة لثلاث ساعات متواصلة كانت كفيلة بتدمير أكثر من ٧٠ بالمائة من المدينة. وحينها سقط ١٦٥٤ قتيلاً و ٨٠٠ جريح من أصل ٧٠٠٠ شخص من سكّان المدينة، في وقت كانت فيه الشوارع والأسواق تعجّ بالناس، تاركة وراءها المدينة ركاماً وبقايا من ذكريات أناس كانوا يعيشون فيها.

أثارت هذه الحادثة مشاعر الفنان بابلو بيكاسو الذي اتخذ موقفه المعارض لحكم اليمين الإسباني فرانيسكو فرانكو منذ بداية الحرب الأهلية، فكان متعاطفاً مع الاشتراكيين ومؤيداً للجمهورية. ولم يكن يخفي كرهه وازدراءه للزعيم فرانكو، فقام بعمل لوحة جسّدت ذكرى "جورنيكا" حاول من خلالها ترسيخ تلك الحادثة من خلال إعطاء انطباع من الفوضى في اللوحة التي يسودها مشهد مأساوي ساعد على التشديد على فكرة الموت. في "جورنيكا". غابت الطائرات النازية وبقيت الوجوه واجمة وكأنها تعيش كابوساً مرعباً يعتصرها معاناة وألماً.

واستخدم بيكاسو في لوحته رموزاً عديدة؛ منها الحصان الذي يرمز إلى التضحية بالشعب، والطفل الميت بين يدي أمّه، وهو مشهد يذكر بصورة "مريم العذراء" التي تحتضن "المسيح" في تمثال الرحمة للفنان الشهير مايكل أنجلو، والثور الذي يعبر عن العنف، كما يظهر بوضوح المصباح رمز الأمل الذي تتعلّق به الوجوه الخائفة.

كما استعمل بيكاسو الخصائص الأساسية للفنّ التكعيبيّ برسمه للوجوه بشكل أمامي وجانبيّ في الوقت ذاته، متعمداً تضخيم فكرة الفوضى والتأكيد على مشهد ثنائي الأبعاد للوجه متجنباً كلّ ما يعطي إحساساً بعمق الفراغ من خلال استخدام أسلوب التصوير الزيتي. ويطغى على اللوحة مزيج من الأزرق الداكن والأسود والأبيض. ويبلغ طولها ٣.٥ وعرضها ٧.٨ متراً، متفادياً استخدام أيّ من الألوان القويّة.

"جورنيكا" عمل فنيّ يعرّي المجزرة التي وقعت للأبرياء على أيدي النازيين، مسكونة بالرعب الذي أراد بيكاسو أن يظهره جلياً في لوحته، إذ يشكّل كلّ خطّ أو ضربة فرشاة في اللوحة علامة على المأساة والرعب المحسّد الذي يعانيه الناس، والذي أفقدهم كلّ أمل. أصبحت "جورنيكا" معلماً أثرياً تذكّر دائماً بمآسي الحروب، وباتت رمزاً مضاداً للحرب، وتجسيدا للسلام، وهي تعرض اليوم في متحف مركز الملكة صوفيا الوطني للفنون في إسبانيا.

بعد الانتهاء من رسمها، طافت اللوحة العالم في جولة موجزة لتصبح من اللوحات الأكثر شهرة. كما أنّ جولتها تلك أسهمت في لفت أنظار العالم للحرب الأهلية الإسبانية، وأثبتت اللوحة أنّ الفنّ يخلّد التاريخ على مرّ الأزمان، وبذلك يتعدّى الفكر السائد والذي يرى أنّ الفنّ مجرد الفنّ فقط. أما بيكاسو، فقد رفض تفسير لوحته بدلالة رموزها وقال: "من حقّ أيّ مشاهد تفسير رموزها كما يشاء".

فهوم أسعار الصرف

الصعبة إلى خزينة الدولة، فمعظم المصانع قد خرجت عن الإنتاج، وتوقف التصدير والسياحة، وخرجت كذلك مناطق زراعية شاسعة عن الإنتاج، بسبب الظروف الراهنة. ولعل العامل الأهم الذي لا يجب نسيانه، والذي كان له الدور الأكبر في انخفاض قيم الليرة السورية هو فقدان الشارع والجمهور الثقة بالليرة السورية. وهذا ما يدفع الجمهور باستمرار إلى استبدال مذكراته من العملة المحلية بالعملة الأجنبية أو الذهب، وهذا يشكل بدوره عاملاً ضاعفاً إضافياً باتجاه تراجع سعر صرف الليرة أمام العملات الأجنبية وخاصة الصعبة منها.



إنّ الطلب المتزايد من قبل التجار والحكومة القائمة والناس على الدولار مثلاً يساهم في رفع سعر صرفه أمام الليرة السورية. فمنذ بداية الثورة السورية في شهر ٣ من عام ٢٠١١ كان الدولار لا يتجاوز عتبة الـ ٥٥ ليرة كمعدل وسطي، في حين نرى أنّ سعر صرف الدولار أمام الليرة السورية منذ أيام أصبح حوالي ٢٥٠ ليرة في الأسواق. وما حصل خلال عامين ونصف العام يدل على الحالة المزرية التي وصل إليها الاقتصاد السوري، وعلى أنّ استمرار الأعمال الحربية والسياسات الاقتصادية غير المسؤولة من قبل القائمين على صناعة القرار الاقتصادي في سورية سيسهم في زيادة فقدان الجمهور للثقة بعملتهم المحلية، ومن ثمّ انخفاض مستمرّ متسارع وحتمي لسعر صرف الليرة أمام العملات الأخرى.

من المعروف أنّه لكلّ دولة من الدول عملة محلية تستخدمها كمعيار أو مقياس أو معادل لمبادلة السلع والخدمات، وللتعبير عن قيمتها بصورة نقدية. كما أنّ هذا المقياس مرّ بمراحل عديدة عبر التاريخ حتّى وصل إلى شكله الحاليّ المعروف بالقطع النقدية الورقية أو المعدنية أو غيرها من أشكال النقود المعمول بها في الأسواق العالمية.

إنّ هذا المعادل النقدي لقيمة السلع والخدمات يستخدم محلياً، وخارجياً في الأسواق خارج حدود البلد المعني، غير أنّ قدرة العملة المحلية على شراء السلع والخدمات تختلف بحسب مكان العملية التجارية. وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية؛ فعلى سبيل المثال قدرة الـ ١٠٠٠ ليرة سورية على شراء المواد في سوريا تختلف عن قدرتها على شراء المواد في فرنسا مثلاً.

إنّ المعيار الذي يحكم قدرة عملة ما على شراء السلع والخدمات خارج حدودها المحلية هو سعر صرف هذه العملة تجاه العملات الأخرى للبلاد الأخرى، حيث يعرف سعر الصرف على أنّه عدد الوحدات النقدية من النقد المحلي اللازمة لشراء وحدة نقدية واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من النقد المحلي.

كما أنّ سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، إذ أنّه وكلّما زاد التعامل بعملة الدولة المحلية في الأسواق الخارجية كلّما دلّ ذلك على قابلية هذه العملة للتداول بين الأطراف الدولية. وتستمدّ هذه القابلية قوتها من قدرة الدولة على بيع منتجاتها وسلعها، وتسويق خدماتها في الأسواق الخارجية، إذ إنّ ارتفاع معدلات التصدير لمنتجات الدولة سيقود بالتالي إلى زيادة الطلب على عملة هذه الدولة من أجل شراء منتجاتها وبالتالي ارتفاع قيمة هذه العملة.

وبناءً على ما سبق، وبنظرة بسيطة إلى واقع الحال في سوريا، وإلى ما آلت إليه الأمور في الآونة الأخيرة من انخفاض سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأخرى، يمكن القول: إنّ ذلك ليس إلاّ مؤشراً واضحاً على التدهور الاقتصاديّ الناجم عن خروج قطاعات واسعة كانت تساهم في جلب العملات



حرائق الغابات بعد القصف - ريف اللاذقية
عدسة : عمر مطر



أطفال يلعبون على سقف بيت مهدم
سري كانييه (رأس العين) عدسة : رودي سعيد

غاندي .. قوّة الحقيقة أو قوّة الحبّ

لمع نجم غاندي الذي يعتبر قديساً وأباً روحياً للهند في بدايات القرن الماضي كأحد أبرز الزعماء في العالم، بعد أن حقّق إنجازات عظيمة بالاعتماد على وسائل سلمية لاعنفية من أجل استعادة حقوق شعبه، ونيل استقلال بلاده. إذ احتجّ غاندي ضدّ العنصرية في جنوب أفريقيا، والحكم الاستعماري في الهند باستخدام المقاومة اللاعنفية.

ولد غاندي ٢ أكتوبر ١٨٦٩، في بوربندر بولاية غوجارات في الجزء الغربي من الهند، من عائلة محافظة لها باع طويل في العمل السياسي حيث شغل جدّه ومن بعده والده منصب رئيس وزراء إمارة بوربندر. قضى غاندي طفولة عادية ثم تزوج وهو في الثالثة عشرة من عمره بحسب التقاليد الهندية المحلية. في سن الـ ١٨ بدأ غاندي التدريب كمحام في إنجلترا، وبعد إنهاء دراسته عاد إلى الهند في عام ١٨٩١، لكنّه لم يتمكّن من العثور على عمل بأجر جيّد. في عام ١٨٩٣ وقع عقداً لمدة سنة واحدة للقيام بعمل قانوني لصالح شركة هندية في جنوب أفريقيا، لكنّه ظلّ لمدة ٢١ عاماً. في جنوب أفريقيا كان غاندي أوّل من كشف عن التحيّز العنصري الرّسمي، حيث وضع أسس فلسفته في المقاومة السلمية اللاعنفية.

المقاومة السلمية

وفلسفة العمل اللاعنفية (السّاتياغراها)، والتي تعني قوّة الحقيقة أو قوّة الحبّ التي أسّس لها غاندي، أو ما يعرف في عالم السياسة بـ"المقاومة السلمية" تتضمّن مجموعة من المبادئ، تقوم على أسس دينية وسياسية واقتصادية في آن واحد، ملخصها الشّجاعة والحقيقة واللاعنف، وتهدف إلى إلحاق الهزيمة بالمحتلّ عن طريق الوعي الكامل والعميق بالخطر المحدق، وتكوين قوّة قادرة على مواجهة هذا الخطر باللاعنف أولاً، ثمّ بال العنف إذا لم يوجد خيار آخر.

وتتخذ سياسة اللاعنف عدّة أساليب لتحقيق أغراضها؛ منها الصّيام والمقاطعة والاعتصام والعصيان المدني والقبول بالسّجن وعدم الخوف من أن تقود هذه الأساليب حتّى النّهاية إلى الموت. واللاعنف لا يعني السلبية والضعف كما يتخيّل البعض، بل هي كلّ القوّة إذا آمن بها من يستخدمها وسيلة لإظهار ظلم الطّرف الآخر وأساليبه القهريّة.

قامت بريطانيا عام ١٨٥٨ م بضمّ الهند إلى التّاج البريطانيّ رسمياً، ومن هنا جاء الاحتلال البريطانيّ الذي وقعت الهند أسيرة له فترة من الزّمن، وجاء كفاح غاندي ضدّ الاستعمار مبنياً على أحد المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها وهي مبدأ اللاعنف، الذي بدء به أساساً في جنوب إفريقيا بعد أن أعلنت الحكومة نيّتها إصدار تشريع يحظر حقّ الاقتراع العامّ على الهنود. وكان ذلك الأمر إيذاناً ببدء كفاح غاندي غير العنيف في مواجهة سلطة البيض العنصرية. وقد مكّنته معرفته بالقوانين من البرهنة على عدم شرعية قانون الاقتراع العامّ، وتمكّن من أن يكسب معركته.

وفي عام ١٩٢٢ قاد حركة عصيان مدنيّ ضدّ الاحتلال البريطانيّ، صعدت من الغضب الشعبيّ الذي وصل في بعض الأحيان إلى صدام بين الجماهير وقوّة الأمن والشرطة البريطانيّة، ممّا دفع بالسلطات البريطانيّة إلى الحكم عليه بالسّجن ستّ سنوات، ثمّ عادت وأفرجت عنه عام ١٩٢٤.

في غضون السّنوات القليلة أعاد غاندي تشكيل المؤتمر الوطنيّ الهنديّ وتحويله إلى حركة جماهيرية من أجل تعزيز الحكم الذاتيّ الهنديّ، من خلال مقاطعة البضائع والمؤسّسات البريطانيّة، والتي أدت إلى اعتقال الآلاف. كما تحدّى غاندي القوانين البريطانيّة التي كانت تحصر استخراج الملح بالسلطات البريطانيّة، ممّا أوقع هذه السلطات في مأزق، وقاد مسيرة شعبية توجّه بها إلى البحر لاستخراج الملح من هناك. وفي عام ١٩٣١ أنهى هذا العصيان بعد توصل الطرفين إلى حلّ وسط، ووقعت معاهدة غاندي - إروين. في أواخر حياته كرّس غاندي جزءاً كبيراً من أفكاره من أجل الدّفاع عن حقوق الأقلية المسلمة، وحزن كثيراً من أجل انفصال باكستان، وأعمال العنف التي شهدتها كشمير، وقام بدعوة الهندوس من أجل احترام حقوق المسلمين، ممّا أثار بعض المتعصّبين ضده، واعتبروه خائناً، فقاموا باغتياله بإطلاق الرصاص عليه في ٣٠ يناير ١٩٤٨ م، وتوفّي عن عمر يناهز ٧٩ عاماً.

هكذا ترك غاندي خلفه إرثاً كبيراً من الأفكار والفلسفات والتّجارب في المقاومة السلمية التي ستبقى لفترة طويلة طريقاً تسلكه الشعوب التوّاقة إلى الحرية بطرق سلمية.

فيلم المحارب السلمي : حين تعلّمنا السّينها

لطالما تأثرت التّجمّعات الإنسانيّة سلبيّاً أو إيجاباً بما يحدث من حولها من أحداث سياسيّة أو اقتصاديّة، أو بحركة الفكر والأدب والفنّ. لذا تعتبر السّينما إحدى الأدوات التي تؤثر في هذه المجتمعات؛ إذ إنّها تطرح مختلف القضايا التي تهتمّ الإنسان، وتحاول أن تقارب حقيقة الواقع المعاش. وهي وسيلة فعّالة في عمليّة التّفاعل والتّغيير، لأنّها تصوّر الفعل الإنسانيّ في صيرورة التّاريخ وحقيقة الإنسان نفسه، وتخلق وعياً وثقافة معيّنة لديه.

في هذه الزّاوية سنقدّم قراءة لفيلم (المحارب السّلمي / The Peaceful Warrior) المأخوذ عن كتاب "درب المحارب السّلمي". وهي قصّة حقيقيّة لشخص أمريكي يدعى (دان ميليمان) كان لاعب جمباز في الفريق الوطنيّ الأميركيّ؛ لأنّنا نؤمن بأنّ أيّ عمليّة تغيير في المجتمع عليها أن تبدأ بالفرد نفسه. ويتناول الفيلم مفهوم التّغيير من منطلق لاعنفيّ، بعيداً عن الطّرق التقليديّة التي تتناول هذا الموضوع. يتعرّض بطل الفيلم لحادث يحول دون انتزاعه للألقاب الرّياضيّة، ليقع تحت تأثير صدمة كبيرة نتيجة الإعاقة ويظهر في حياته رجل عجوز يدلّه على طرق أخرى للحياة غير التي اعتادتها.

يطرح الفيلم سؤالاً مركزيّاً هو: "كيف تكون محارباً سلميّاً ولا عنفيّاً في الحياة؟" اللاعنّف ليس فقط معرفة نظريّة يمتلكها الإنسان، بل هو أسلوب حياة وممارسة وفعل، وهنا يكمن الفرق بين المعرفة والحكمة، فالحكمة ليست معرفة الأشياء بل القيام بها. ويعني اللاعنّف إدراك الإنسان لأنّاه الشخصيّة؛ فالأنا مصدر كلّ الصراعات غير المنتهية لديه، وهي التي تحجب ذات الإنسان الحقيقيّة عن الواقع، إذ تبقى الأنا إمّا أسيرة الذّكريات، أو تعيش في أحلام المستقبل غير الموجودة أصلاً، لذلك يجب على الإنسان التخلّص من "الزّوائد" الموجودة في عقله أي الأفكار العشوائيّة، ويتخلّص من كلّ ما هو غير مرتبط بالحاضر حتّى يبدأ بإدراك حقيقة أنّه لا يعرف شيئاً. ويعاني الإنسان إن لم يحصل على ما يريد، لكنّه سيعاني أيضاً حتّى إذا حصل على ما يريده لأنّه لن يستطيع أن يمتلكه إلى الأبد، لذلك عليه أن يتنازل عن الشّيء الوحيد الذي لن يملكه أبداً وهو (التّحكّم)، وأن يتقبّل أنّه لا يستطيع أن يتحكّم بمسار حياته، وبالتالي يقبل بما سيحدث له.

ولكي تكون محارباً حقيقيّاً، عليك أن تتوقّف عن جمع المعلومات من خارج نفسك وتبدأ بالبحث عنها في داخلك، لأنّه المكان الوحيد الذي ستجد فيه أجوبتك الخاصّة. والبشر عادة يخافون ممّا في داخلها لأنّهم ربّما والسبب ما يعلمون أنّ ما في داخلهم هو شيء فارغ فيحاولون ملأه بكلّ شيء كي يشعروا بقيمتهم. عند متابعتك لـ "المحارب السّلمي" تكتشف أنّ بالإمكان التخلّص من الزّوائد وأن تكون في ال (هنا) و(الآن) فستندهش ممّا يمكنك إنجازه.

عليك أن تتأمّل كلّ حركة تقوم بها وتتخلّص من غرورك ومن عدم سيطرتك على انفعالاتك ومعرفتك بكلّ شيء وإدماذك، كالحديث المتواصل وعدم الإصغاء، ومن كلّ العادات اليوميّة السيّئة. فالمشكلة تكمن في أن تعتاد على القيام بأشياء معيّنة، كلّ شيء له جانب سلبيّ وإيجابي، والمحارب الحقيقيّ هو الذي يدرك ذلك ويكون مسؤولاً عن تصرّفاته وقراراته وخياراته.

لا يوجد لدى المحارب السّلمي لحظة تسمّى لحظة عاديّة، فهو يؤمن بأنّ لا شيء يبقى على حاله ولا يتخلّى عمّا يحبّ، ويجد الحبّ في ما يفعله. كما أنّه دائماً يفعل ولا يفعل، فلا توجد لديه بداية أو نهاية للفعل بل العمل فقط. ويؤمن المحارب السّلمي بأنّ النّاس الذين يصعب علينا محبّتهم هم عادة النّاس الذين يحتاجون غالباً إلى الحبّ.

وتحكّم حياة المحارب السّلمي ثلاثة قوانين فقط، وهي التناقض والمرح والتّغيير. فالتناقض يعني أنّ الحياة غامضة وعصيّة على الفهم، فلا تهدر وقتك في معرفتها، بل عشها كما هي. أمّا المرح فيعني: احتفظ بحسّ الدّعابة لديك لأنّها وسيلة فعّالة دائماً. والتّغيير يعني معرفة أن لا شيء يبقى على حاله، ودائماً هناك شيء جديد.

وأخيراً، يؤمن المحارب السّلمي بأنّ السّعادة تكمن في رحلة الحياة وليس في الوجهة التي نقصدها.

"أوقفوا تعذيب المعتقلين السوريين"

نظراً لما يتعرّض له المعتقلون السوريون من تعذيب نفسي وجسدي لا إنساني، تقوم منظمة (محامون من أجل الديمقراطية) بتوثيق الانتهاكات الحاصلة بحق النشطاء السوريين السلميين، وطرق اعتقالهم، أساليب تعذيبهم، وكيفية الإفراج عنهم، وذلك من خلال التواصل مع ناشطين على الأرض.

وقد أطلقت المنظمة مبادرة "أوقفوا تعذيب المعتقلين السوريين" لتسليط الضوء أسبوعياً على أحد المعتقلين السوريين، وإبراز وضعه كمثال عن حالات الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي أو التعذيب، ومن ثمّ يتمّ التعريف بالمعتقل عبر نشر المعلومات الخاصّة به على صفحة الحملة على الفيس بوك. ثمّ تقوم المجموعة بإرسال التفاصيل لمجموعة كبيرة من منظمات حقوق الإنسان العالمية مقترنة بتفاعل الجمهور على الصفحة. تلقي الحملة تجاوباً من منظمات عديدة من خلال التواصل والتشجيع على المتابعة وإبداء النصائح. تبدي المنظمة تخوفها البالغ من تردّي أوضاع الناشطين السلميين في المعتقلات السوريّة، وتحثّ الجمهور والمتابعين والناشطين على إثارة قضيتهم، والمطالبة بإطلاق سراحهم دون تباطؤ.



"وثق"

بالتعاون بين مركز توثيق الانتهاكات في سوريا ومركز مواطنة للدراسات والإعلام في الرقّة، بدأت حملة "وثق" في مدينة الرقّة، والتي ستستمرّ لمدة أسبوعين، عبر مجموعة أنشطة تهدف إلى تشجيع المواطنين على المشاركة في عمليات الرصد والتوثيق بما يجعلهم شركاء في المطالبة بحقوقهم، والحفاظ عليها وحمايتها، ويساعد في دمج ثقافة حقوق الإنسان في مجتمعنا.

الحملة تقوم على توزيع استمارات فارغة لتوثيق مختلف الانتهاكات من (الشهداء، المعتقلين، حالات الخطف، المفقودين، استخدام الموادّ الكيماويّة والسامة، الانتهاكات المرتكبة من جهات غير رسميّة)، حيث سيتمّ توزيعها على المواطنين، وتعبئتها بمساعدة النشطاء في المحافظة. كما تضمّ مجموعة أنشطة كالبحّ على الجدران وتوزيع المنشورات، وزيارات ميدانيّة للأهالي وندوات بمشاركة نشطاء حقوقيين.



مركز مواطنة للدراسات والإعلام mcsms



mwatna.mcsms@gmail.com

بالتعاون بين:
مركز توثيق الانتهاكات في سوريا vdc



edito@vdc-sy.info



20
حزيران

اليوم العالمي للأجانب